

من قالوا عنه: صحيح الكتاب من رجال الكتب الستة

تأليف : متعب بن خلف السلمي

أستاذ الحديث وعلومه المشارك بكلية الشريعة والأنظمة بجامعة

الطائف

من ٣٩٧١ إلى ٤٠٤٤

ملخص البحث

هذا البحث بعنوان (من قالوا عنه: صحيح الكتاب من رجال الكتب الستة) له أهمية كبيرة في دراسة أحوال رجال الكتب الستة المتكلم فيه، أو الذين اختلفت فيهم أقوال النقاد، وذلك أن الراوي الذي له كتاب صحيح يحدث منه فإنه يعوض ما نقص من حفظه، فالكتاب أحد الضبطين، بل إنه أهمهما، ثم إنه بحث مهم في الدفاع عن رجال الصحيحين الذين انتقى الشيخان أحاديثهم من كتبهم فأمن ما يحذر من ضعف حفظهم، فالراوي الذي له كتاب صحيح يمكن أن يتأكد من مروياته التي يرويها من حفظه، فإن وجدت تلك الأحاديث قبلت روايته وإن لم توجد أعل حديثه بأنه ليس في كتابه.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

لقد أحيطت سيرة النبي ﷺ بسنته بعناية كبيرة، لا تعرف لنبي قبله. فقد أحصيت إحصاءً دقيقاً، ودونت بأدق التدوين، وقد هبأ الله عز وجل لحفظ السنة عوامل كثيرة، داخله في أقدار الله تعالى التي أوجدها لحفظ ذكره، وحفظ بيان الذكر. ولهم في ذلك أدوات كثيرة من أهمها : الكتاب. وقد تفاوتت النقلة في ضبط كتبهم، واشتهر جمع منهم بدقة ضبطهم، وصحة كتبهم، وهي ميزة جعلت النقاد ينصون عليها حين تعريفهم بحال الراوي. فيقول أحدهم عن ذلك الراوي : « كتابه صحيح » ، أو « صحيح الكتاب » أو « ما حدث من كتابه فهو صحيح » ، أو « كتابه صالح » ، أو « ثقة إذا حدث من كتابه » ، أو « حسن النقل، جيد الضبط » ، أو « من سمع منه من كتبه فهو صحيح » ، ونحو هذه العبارات. ولا يخفى أن الراوي قد يكون فيه مقالاً، فيجبر حاله صحة كتابه، قال العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله : « وصاحب الكتاب يكفيه في نفسه صدوقاً، وكون كتابه صحيحاً »^(١).

وقد أشار إلى أهمية هذا الباب من أبواب العلم الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي، فذكر الرواة الذين ضعفوا في بعض أحوالهم وقال: « ومن هذا النوع أيضاً قوم ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدثون أحياناً من كتابهم فيضبطون »^(٢). فكان الكتاب من أبرز الأدوات التي يميز النقاد بها صحيح حديثهم من ضعيفه. أمر آخر: وهو أننا نجد رجالاً متكلم في حفظهم، وهم من رجال الصحيحين أو أحدهما ولهم كتب صحيحة فيحمل ذلك على

(١) التنكيل للمعلمي (١ / ٤٦٩).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢ / ٥٨٤) وقد ذكر منهم ابن رجب سبعة عشر راوياً. وتجاوزوا في هذا البحث السبعين.

أن تلك الأحاديث أخذت من كتبهم بعد العلم بصحتها، ولم يعتمدوا في إخراجهم لها على ما رووه من حفظهم- كما سيأتي التدليل على ذلك في ثنايا البحث-
وقد يكون للنقاد فيه أقوالاً مختلفة، فيضعفه بعضهم، ويقويه آخرون، فيحمل هذا الاختلاف على أن من جرحه فبالنظر إلى تحديته من حفظه، ومن قواه فبالنظر إلى تحديته من كتابه، فتألف أقوال النقاد، بعد أن كانت مختلفة. ونظراً لأني لم أجد من أفرد هؤلاء الرواة بالتأليف، استعنت الله تعالى- وهو خير معين- أن أجمعهم في هذا البحث المختصر، مرتباً لهم على حروف المعجم، ذاكراً أبرز من نص على صحة كتاب الراوي منهم من الأئمة النقاد، وسميته: «من قالوا عنه: صحيح الكتاب من رجال الكتب الستة».

وتتكون خطة هذا البحث من الآتي:

المقدمة وهي هذه.

الفصل الأول: صحة الكتاب

المبحث الأول: المقصود بالكتاب الصحيح

المبحث الثاني: العيوب المنقصة من قيمة الكتاب

المبحث الثالث: مكانة الكتاب الصحيح عند أهل العلم

المبحث الرابع: صاحب الكتاب إذا كان لا يعرف حديثه

المبحث الخامس: فوائد الكتاب الصحيح

الفصل الثاني: أسماء الرواة الموصوفين بصحة الكتاب.

الخاتمة (نسأل الله لنا ولكم حسن الخاتمة).

عملي في البحث:

-أورد فيه الرواة الذين ذكر أهل العلم أن لهم كتاباً صحيحاً أو صالحاً، واقتصرت على من له رواية في الكتب الستة.

-أترجم لهذا الراوي ترجمة موجزة متضمنة، اسمه، ونسبه، وكنيته، وبيان درجته، ومن أخرج حديثه، وسنة موته من التقريب لابن حجر. وفي الحاشية أورد أبرز ما ذكره أهل

العلم في بيان حاله؛ وجعلتها في الحاشية؛ تجنباً للقاريء الإطالة إذا لم يكن معنياً ببيان حاله، وإفادة لمن يريد معرفة المزيد من أقوال أهل العلم حياله، ثم أعقب تلك الأقوال بذكر مصادرها.

-أورد من كلام أهل العلم ما يدل على أن له كتاباً، مقدماً قول المتقدم على من دونه، وقد اكتفي به، إلا أن يكون في قول المتأخر زيادة فائدة .

-لم أدخل في البحث من جاء بعد سنة ٣٠٠ هـ من الرواة؛ لأنه بعد هذا التأريخ تقريباً لم تعد الأحاديث تنقل بالمشافهة، بل أدخلت في بطون الجوامع والمصنفات، وقل من يروي حديثاً ليس مكتوباً، وإنما كان الكتاب مؤثراً في الراوي ومروياته زمن الرواية من الحفظ التي سبقت هذا التأريخ^(١).

-رتبتهم على حروف الهجاء، تسهيلاً للوصول إليهم.

^(١) وقد اقتديت بالذهبي في ميزان الاعتدال (٥/١): حيث قال: «فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس

الفصل الأول: صحة الكتاب

وتحته عدة مباحث :

المبحث الأول: المقصود بالكتاب الصحيح

يكثر في كلام الأئمة النقاد قولهم «صحيح الكتاب»، أو « كتابه صحيح»، أو « كتابه لا بأس به»، أو « كتابه كثير العجم والتنقيط»، ونحوها من عباراتهم الدالة على ضبطه لكتابه، ويقصدون بذلك أن كتاب الراوي متصف بالصفات التالية:^(١)

١- أن يكتب الراوي كتابه عن شيخه في مجلس التحديث، من لفظ الشيخ. أو يكتب له بعض من حضر مجلس الشيخ .

٢- أن يعرض ما كتبه على شيخه بعد كتابته، أو يقابل ما كتبه على نسخة معتمدة من كتاب شيخه - إن كان له كتاب -

٣- أن يضبط كتابه بالشكل والنقط^(٢) لئلا يتصحف فهذا هو الأكمل، وأقلها أن يضبط المشكل.

٤- أن يحافظ على كتابه بعد كتابته من التغيير إلا ما كان متيقناً منه، ومن اللّحق، وأن لا يعيره إلا للثقات المستأمنين عليه.

٥- أن يحدث من كتابه وقت التحديث، ولا يعتمد على حفظه .

ومن النصوص الدالة على ذلك ما يلي:

حدث جرير بن حازم قال : قلت لأيوب - يعني ابن أبي قحيفة-: « كنت تكره أن تُكتب الأحاديث عنك، ثم أراهم اليوم يعرضون الكتب عليك فتقومها لهم. فقال: إني

^(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب (٢/١٠٩)، تحرير علوم الحديث المجديع (١/٢٥٥)

المعنى .

^(٢) وللمعرفة ضبط الكتاب ينظر: الشذا الفياح للأبناسي (١/٣٣١-٣٣٦).

على رأيي الأول^(١)، ولكن ما كتبوا عني كان أن يعرضوها علي فأقومها لهم، أحب إلي من أدها في أيديهم، يعني يقول: لا يكتبوا عني الخطأ^(٢).

وقال الخطيب: « والواجب -على مذهب من منع الرواية على المعنى- أن يُقيد الكتاب ويُضبط، ويتبع فيه ألفاظ الراوي، وما في أصله إلا اللحن الخيل للمعنى وما كان بسبيله^(٣) ».

ويقول الأوزاعي: سمعت ثابت بن معبد يقول: « نور الكتاب العجم^(٤) ». ويقول أبو زرعة: « حدثني أحمد بن حنبل قال: رأيت كتب شعيب بن أبي حمزة، كتباً مقيدة مضبوطة، ورفع من ذكره^(٥) ».

ويقول الفضل بن زياد سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: « من يفلت من التصحيف؟ كان يحي بن سعيد يشكل الحرف، إذا كان شديداً، وغير ذلك لا، وكان هؤلاء أصحاب الشكل والتقييد: عفان، وبهز، وحبان^(٦) ». لهذا كانت هؤلاء الثلاثة مكانة عند الإمام أحمد ليست لغيرهم. قال حنبل: « سألت أبا عبد الله عن عفان، فقال: عفان، وحبان، وبهز، هؤلاء المتثبتون... »^(٧).

يقول ابن الصلاح: « ثم إن علي كتبة الحديث وطلبتة صرف المهمة إلى ضبط ما يكتبونه، أو يحصلونه بخط الغير، من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلاً ونقطاً، يؤمن معهما

(١) يعني كراهية الكتابة وهو قول قديم لبعض أهل العلم ثم ترك وأصبح العمل على خلافه. ينظر: المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص: ٣٨٢) .

(٢) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب (١١٠/٢).

(٣) المرجع السابق (١١٥/٢).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢٧٦/١). وقال ابن خلد في (المحدث الفاصل ص: ٦٠٨): « هكذا لفظ الحديث. والصواب: الإعجام. أعجمت الكتاب فهو معجم، لا غيره وهو: النقط، أن تبين التاء من الباء، والحاء من الخاء. والشكل تقييد الإعراب ».

(٥) تأريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٣٧٩ رقم ٢٢٧٧)

(٦) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢٧٠/٢) . .

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٣١/٢) .

الالتباس، وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان معرض للنسيان، وأول ناس أول الناس، وإعجام المكتوب يمنع من استعجابه، وشكله يمنع من إشكاله»^(١).

وتعرف صحة الكتاب بأمر:

١ - التنصيص من إمام على أن فلاناً صحيح الكتاب، أو أن كتابه هو الحكم بين المحدثين، أو أن كتابه كثير العجم والتنقيط، أو أنه الميزان عند الاختلاف، ونحو ذلك مما يدل على ضبطه لكتابه.

٢ - أن يصرح الراوي الثقة بضبطه كتابه، كأن يقول: إذا كان كتابي معي فلا أبالي أن يكون فلان من الأئمة عن يميني، والآخر عن شمالي.

٣ - التنصيص على أن أصل الراوي الذي يُحدّث منه مُقابلٌ على أصل شيخه، أو على نسخة معتمدة منه.

٤ - أن يوافق حديثه الذي يرويه من كتابه حديث الثقات، فإن هذا يدل على ضبطه لكتابه، وقد يكون عنده ضبط صدر، وقد لا يكون.

٥ - التنصيص على أنه لم يكن يُعبر كتابه، ولا يُخرَج أصله من عنده؛ لأن فاعل ذلك قد ينسى المعار إليه، وقد يعبره للمأمون وغير المأمون؛ فيؤدي ذلك إلى إدخال شيء في كتابه، وهو ليس من حديثه، وقد لا يميز ذلك، لاسيما إذا لم يكن عنده حفظ وإتقان لحديثه، فيسقط حديثه^(٢).

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٨٣). و ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٢٩/٣-٥٠).

(٢) قاله الشيخ المأري (ص: ٦٥) نقلاً عن محمود المنياوي في شرح الموقظة (ص: ٦٩).

المبحث الثاني: العيوب المنقصة من قيمة الكتاب

تتمثل العيوب المنقصة في قيمة الكتاب فيما يلي:

١- أن يكتب الكتاب في مجلس الشيخ ثم لا يقابله على نسخة شيخه: روى الخطيب بإسناده عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول: « كتبت؟ فأقول: نعم. قال: عرضت كتابك؟ قلت: لا. قال: لم تكتب! »^(١).

وقال يحيى بن أبي كثير: « من كتب ولم يعارض، كمن دخل الخلاء ولم يستنج »^(٢). وينبغي لمن كتب ولم يعارض ما كتبه بأصله، أن يخبر من يحدثه أن كتابه غير مُعارض، فإن ذلك من الأمانة، فقد سئل أبو بكر الإسماعيلي: « هل للرجل أن يحدث بما كتب عن الشيخ، ولم يعارض بأصله؟ فقال: نعم، ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض؛ لما عسى أن يقع من زلة أو سقوط »^(٣). وتعبه ابن الصلاح قائلاً: « قلت: ولا بد من شرط ثالث، وهو: أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل، بل صحيح النقل قليل السقط، والله أعلم »^(٤).

٢- أن يكتب الكتاب من حفظه بعد انقضاء مجلس التحديث، من غير مقابلة، فإنه حينئذ عرضه للوهم والزيادة والنقصان، والحفظ خوان. قال الإمام النسائي: « كان فيما حكى عن رواد بن الجراح أن مصعباً كان سيء الأخذ، كان لا يكتب عن سفيان الثوري، ثم يجيء فيكتب ما سمع وما لم يسمع »^(٥). وقال سفيان بن عيينة: قال محمد بن عمرو: « لا والله لا أحدثكم حتى تكتبوه، أخاف أن تغلطوا علي »^(٦).

(١) الكفاية (١٠٤/٢).

(٢) المرجع السابق (١٠٤/٢).

(٣) المرجع السابق (١٠٨/٢).

(٤) مقدمة علوم الحديث (ص: ١٩٣).

(٥) رسائل في علوم الحديث (ص: ٤٨).

(٦) المحث الفاصل (ص: ٣٨٩).

وقدم الإمام أحمد أحد الرواة على الآخر لأنه يكتب في مجلس الشيخ. قال محمد بن مسلم بن وارة: « قلت لأحمد بن حنبل: أبو الوليد أحب إليك في شعبة أو أبو النضر؟ قال: إن كان أبو الوليد يكتب عند شعبة فأبو الوليد»^(١). فالإمام أحمد قال عن أبي الوليد: «إنه أتقن حديث شعبة»^(٢). وقال عن أبي النضر: «إنه كان قد كتب عن شعبة إملاءً»^(٣).

فلما قارن بينهما لم يقدم أبا الوليد على أبي النضر إلا شريطة أن يكون أبو الوليد كتب في مجلس شعبة كما كتب أبو النضر^(٤)، لأنهما لما استويا في الكتابة في مجلس الشيخ قدم أبو الوليد لاتقانه. فعلم من هذا أهمية الكتابة في مجلس السماع.

٣- أن لا يكون الكتاب مشكولاً، ولا مضبوطاً.

وقد كان أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي لا ينقط كتبه ولا يشكلها، فغمزه الإمام أحمد بسبب ذلك. فقد قيل للإمام أحمد: «كان أبو الوليد ثبناً؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوطةً ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متقن»^(٥). ولعدم تشكيل كتبه وتنقيطها وقع في التصحيف قال أحمد: «هشام صحف في شيء من حديث أبي عوانة»^(٦). ويقول القاضي عياض: «يجب شكل ما أشكل، وما لا يشكل، وهذا هو الصواب. لا سيما للمبتدئ، وغير المتبحر في العلم، فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه، وقد يقع النزاع بين الرواة فيها،

^(١) تهذيب الكمال (٢٢٩/٣٠)، وهذه المقارنة على جهة الفرض، لأنه سيأتي أن أبا الوليد لم يكن يكتب عن شعبة.

^(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣٦٩/٢).

^(٣) تأريخ بغداد (٦٥/١٤).

^(٤) وقد ورد عنه أنه كان لا يكتب في مجلس شعبة. ففي الجرح والتعديل (٦٥/٩) قال أبو الوليد: «بيننا أنا أكتب عند شعبة إذ بصر، فقال وتكتب؟ فوضعت الألواح من يدي وجعلت انظر إليه». قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤١٣/٨): كأنه كره الكتابة؛ لأنه كان قادراً على أن يحفظ.

^(٥) العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله (٣٦٩/٢).

^(٦) المرجع نفسه (٣١٥/٢).

فإذا جاء عند الخلاف وسئل: كيف ضبطه في هذا الحرف؟ وقد أهمله، بقي متحيراً^(١).
وأكد أبو إسحاق الأبناسي على ضبط الأسماء فقال: « ينبغي أن يكون اعتناؤه من بين
ما يلتبس بضبط الملتبس من أسماء الناس أكثر؛ فإنها لا تستدرك بالمعنى، ولا يستدل
عليها بما قبل وبعد^(٢) ».

٤ - أن يلحق في كتابه بعد مقابله وضبطه ما ليس منه.

واللَّحَقُّ: يفتح الحاء منه ما هو ممدوح وهو: تخريج ما سقط من النص - مما هو مجزوم
بسقوطه - في الحواشي^(٣). وأما المذموم هو: إلحاق الراوي في أصله ما ليس منه، مما لم
يكن معروفاً ولا محفوظاً، فإن ذلك ينبئ عن إخلال الراوي بضبطه لكتابه^(٤). ومما يمثل به
لذلك: محمد بن جابر فقد قال إسحاق بن عيسى: « ذكرت محمد بن جابر ذات يوم
بحديث شريك، عن أبي إسحاق، فرأيت في كتابه، قد ألحقه بين السطرين، كتاباً
طرياً^(٥) ». وقال عنه أحمد: « رأوا في كتبه حَقّاً^(٦) ». وفي هذا المعنى يقول الخطيب: «
إسحاق بن الحسن الحربي كتب الناس عنه ثم كرهوه؛ لإلحاقات بين السطور في المراسيل،
ظاهرة الصنعة لطراوتها^(٧) ».

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: ١٥٠).

(٢) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي (١/ ٣٣٢).

(٣) الكفاية (ص: ٣٧٣)، ومعرفة علوم الحديث (ص: ١٧٧) المعنى.

(٤) منهج الإمام أحمد في الإعلال (١/ ٥٣٥).

(٥) المجروحين (٢/ ٢٧٠).

(٦) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٦٢).

(٧) تاريخ بغداد (٦/ ٣٨٢).

المبحث الثالث: مكانة الكتاب الصحيح عند أهل العلم

الرواة في العصر الأول كان كثير منهم يحدثون من حفظهم، وفي حديث هؤلاء تكثر الأحاديث المروية بالمعنى، وكان بعضهم يكتبون كتباً لتعينهم على الحفظ، ثم يحون ما كتبوا، لكراهتهم للكتابة مخافة الاتكال عليها، ثم يجتهدون في مراجعة المحفوظ ومنهم: محمد بن سيرين: فقد كان لا يرى بكتابة الحديث بأساً، فإذا حفظه محاه^(١). وقد فعله طائفة من السلف^(٢). إلا أن هذا المنهج لم يستمر، بعد أن تبين لأهل العلم بالحديث أن الحفظ مهما قوي فهو خوان، نظراً لما يعتريه من العوامل البشرية التي لم يسلم منها أحد، كالسهو والنسيان، والتغير، والتوهم، وأن عمر الحفظ أقصر من عمر الكتاب. يقول الإمام أحمد -مقارناً بين الحفظ والكتابة - : «حدثنا قوم من حفظهم، وقوم من كتبهم، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن»^(٣). وقال معاوية بن قرة «من لم يكتب العلم لم يعد علمه علماً»^(٤). وقال يحيى بن معين: «ينبغي للمحدث أن يتزر بالصدق، ويرتدي بالكتب»^(٥). لهذا ندم بعضهم على أنه لم يكتب، منهم منصور بن المعتمر حيث قال: «وددت أني كنت كتبت، وأن علي كذا وكذا، وقد ذهب عني مثل علمي»^(٦). وكان عامر الشعبي يقول: «ما كتبت سوداء في بيضاء»^(٧)، فأصبح يقول لطلابه بعد هذا: «اكتبوا ما سمعتم مني ولو على جدار»^(٨).

(١) الإحدث الفاصل للرامهرمزي (ص : ٣٨٢) .

(٢) المرجع السابق (ص : ٣٨٢-٨٣) .

(٣) المرجع السابق (ص : ٣٧٧) .

(٤) المرجع السابق (ص : ٣٧٢) .

(٥) الكفاية للخطيب (٩١/٢) .

(٦) المرجع السابق (ص : ٣٨٠) .

(٧) المرجع السابق (ص : ٣٨٠) .

(٨) المرجع السابق (ص : ٣٧٦) .

وكان يحيى بن سعيد يقول: «لئن أكون كتبت كل ما أسمع، أحب إلي أن يكون لي مثل مالي»^(١). ويقول إبراهيم بن جابر المروزي: كنا نجالس أبا عبد الله أحمد بن حنبل، قال: فيذكر الحديث، ونحفظه، ونتقنه، فإذا أردنا أن نكتبه قال: «الكتاب أحفظ، قال فنكتب صفحة، ويحيى بالكتاب»^(٢).

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: من كره كتابة العلم؟ قال: «كرهه قوم كثير، ورخص فيه قوم. قلت: لو لم يكتب ذهب، قال أحمد: ولولا كتابته أي شيء نحن؟»^(٣). وقال منصور: «قلت لإبراهيم النخعي: مال سالم بن أبي الجعد أتم حديثنا منك؟ قال: لأنه كان يكتب»^(٤).

لهذا شدد بعض النقاد في كتب الحديث، حتى هم شعبة أن يترك حديث أيوب بن أبي تميمة السختياني لأنه كان لا يكتب^(٥). وما ذاك إلا أن الرواية الشفهية مظنة الوهم كما قال أبو نعيم: «ضمنت لك أن كل من لا يرجع إلى كتاب، لا يؤمن عليه الزلل»^(٦). وقال أبو الوليد الطيالسي: «أتيت أبا بكر بن عياش، سنة اثنتين وستين، أو ثلاث وستين، ونحن أربعة أنفس، فقلنا: حدثنا، فقال: ما يمنعني أن أحدثكم إلا أنني أحدثكم من النهار، فيمرض قلبي أو قال: يدمي من الليل مخافة الزيادة والنقصان»^(٧).

وقال علي بن المديني: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة»^(٨). وقال أيضاً: «قال لي سيدي أحمد بن

(١) المدخل إلى السنن الكبرى (ص: ٧٨١)

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١٢/٢)

(٣) تقييد العلم، للخطيب البغدادي (ص: ١١٥)

(٤) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (٥٩/٢).

(٥) شرح علل الترمذي (١٧٠/١)

(٦) الجامع لأخلاق الراوي (١١/٢)

(٧) المرجع السابق (١٠/٢).

(٨) المرجع السابق (١٢/٢).

حنبل: لا تحدثني إلا من كتاب»^(١). وقيل ليحي بن معين: «أيهما أحب إليك ثبت حفظ أو ثبت كتاب؟ قال: ثبت كتاب»^(٢). وقال: «دخلت على أحمد فقلت: أوصيني، فقال: لا تحدث المسند إلا من كتاب، ولا شك أن الحفظ خوان»^(٣).

وقال الرامهرمزي: «قد ذكرنا في وجوب الكتاب ما ورد عن رسول الله ﷺ ثم علي، وعمر، وجابر، وأنس، ومن يليهم من كبراء التابعين كالحسن، وعطاء، وطاوس، وسعيد بن جبير، وعروة بن الزبير، ومن بعدهم من أهل العلم. والحديث لا يضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة والمدارسة، والتعهد، والتحفظ، والمذاكرة، والسؤال، والفحص عن الناقلين، والتفقه بما نقلوه. وإنما كره الكتاب من كرهه من الصدر الأول، لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمد الكاتب فيعمله، أو يرغب عن تحفظه، والعمل به. فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى»^(٤).

وقال الخطيب البغدادي: «الاحتياط للمحدث، والأولى به، أن يروي من كتابه، ليسلم من الوهم والغلط ويكون جديراً بالبعد من الزلل»^(٥). وقال الذهبي: «الورع أن المحدث لا يحدث إلا من كتاب، كما يفعل ويوصي به إمام المحدثين أحمد بن حنبل»^(٦).

ومما ورد عن الإمام أحمد في ذلك ما رواه ابن عدي بسنده إليه أنه قال لأحمد بن صالح المصري وهو يذاكره: «تعال حتى نذكر ما روى الزهري عن أولاد أصحاب رسول الله ﷺ فجعلنا يتذاكران، ولا يغرب أحدهما عن الآخر، إلى أن قال أحمد بن حنبل لأحمد بن صالح: عندك عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن

(١) المرجع السابق (١٢/٢).

(٢) المرجع السابق (٣٨/٢).

(٣) فتح المغيبي للسخاوي (٢٣٨/٢).

(٤) المحدث الفاصل (٣٨٥-٣٨٦).

(٥) المرجع السابق (١٠/٢).

(٦) سير أعلام النبلاء (٣٨٣/٩).

عبد الرحمن بن عوف قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي حُمْرُ النَّعَمِ وَأَنْ وَأَنْ أَنْكَتَ حِلْفَ الْمُطَيَّبِينَ »^(١)؟ قال أحمد بن صالح لأحمد بن حنبل: أنت الأستاذ وتذكر مثل هذا؟ فجعل أحمد بن حنبل يبتسم ويقول: رواه عن الزهري رجلٌ مقبول أو صالح: عبد الرحمن بن إسحاق. قال: من رواه عن عبد الرحمن بن إسحاق قال: حدثنا رجلان ثقتان إسماعيل بن عليه، وبشر بن المفضل. فقال أحمد بن صالح لأحمد بن حنبل: سألتك بالله إلا أمليته علي، فقال أحمد: من الكتاب. فقام فدخل وأخرج الكتاب وأمله عليه، فقال أحمد بن صالح: لو لم أستفد بالعراق إلا هذا الحديث كان كثيراً ثم ودعه وخرج^(٢). وورد عن يحيى بن معين أنه قال: قال لي عبد الرزاق: « أكتب عني ولو حديثاً واحداً من غير كتاب. فقلت: لا، ولا حرف »^(٣). وقال محمد بن إبراهيم الحافظ: « قدم علينا أبو بكر بن أبي شيبة، فانقلبت به بغداد، ونصب له المنبر في مسجد الرصافة، فجلس عليه، فقال: أخبرنا شريك. ثم قال: هي بغداد، وأخاف أن تزل قدم بعد ثبوتها. يا أبا شيبة هات الكتاب »^(٤).

وقد ذكر ابن القيم الرواية عن النسخ والكتب التي أخذت عن طريق الوجادة، وأكد أن الأخذ عنها، والعمل بمقتضاها متعين، وأن ذلك هو دأب علماء هذه الأمة قديماً وحديثاً.

فقال رحمه الله في الرد على من طعن في سماع الحسن من سمرة: « وغاية هذا أنه كتاب^(٥)، ولم تنزل الأمة تعمل بالكتب قديماً وحديثاً، وأجمع الصحابة على العمل بالكتب،

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٩٣/٣ رقم ١٦٥٥) والبخاري في الأدب المفرد (رقم: ٥٦٧) وغيرهما.

(٢) الكامل لابن عدي (١٨١/١).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (١٢/٢).

(٤) المرجع السابق (١٣/٢) وأبو شيبة هو ابنه.

(٥) في المراسيل لابن أبي حاتم: (ص: ٣٧) قال عبد الرحمن بن الحكم: سمعت جريراً يسأل بهزاً بن أسد عن الحسن البصري: من لقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: سمع من ابن عمر حديثاً. قال جرير: فعلى من اعتماده؟ قال: على كتب سمرة.

وكذلك الخلفاء بعدهم ... وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب كتبه إلى الآفاق والنواحي، فيعمل بها من تصل إليه، ولا يقول: هذا كتاب. وكذلك خلفاؤه بعده، والناس إلى اليوم. فرد السنن بهذا الخيال البارد الفاسد من أبطل الباطل، والحفظ يخون، والكتاب لا يخون»^(١).

ويؤكد في مناسبة أخرى حجية هذه الكتب، مشيراً إلى ضابط العمل بها، وشرط ذلك، فيقول - في الرد على من طعن في رواية مخزومة ابن بكير عن أبيه بأنها كتاب - «إن كتاب أبيه كان عنده محفوظاً مضبوطاً، فلا فرق في قيام الحجة بالحديث بين ما حدثه به، أو رآه في كتابه، بل الأخذ عن النسخة أحوط إذا تيقن الراوي أنها نسخة الشيخ بعينها. وهذه طريقة الصحابة والسلف ... ولو بطل الاحتجاج بالكتب، لم يبق بأيدي الأمة إلا أيسر اليسير؛ فإن الاعتماد على النسخ لا على الحفظ، والحفظ خوان، والنسخة لا تخون، ولا يحفظ في زمن من الأزمان المتقدمة أن أحداً من أهل العلم رد الاحتجاج بالكتاب، وقال: لم يشافهني به الكاتب، فلا أقبله. بل كلهم مجمعون على قبول الكتاب والعمل به إذا صح عنده أنه كتابه»^(٢).

وقد أثنى أهل العلم على الضابطين لكتبهم، ومن أجل ضبط شعيب لكتبه قدمه الإمام أحمد على غيره، وألحقه بأهل الحفظ والإتقان. فقد روى أبو زرعة الدمشقي قال: «أخبرني أحمد بن حنبل قال: رأيت كتب شعيب فرأيت كتباً مقيدة ورفع من ذكره، فقلت: فأين هو من يونس بن يزيد^(٣)؟ قال: فوقه، قلت: فأين هو من عقيل بن خالد^(٤)؟ قال: فوقه، قلت: فأين هو من الزبيدي^(٥)؟ قال: مثله»^(٦).

(١) إعلام الموقعين: (١٤٤/٢).

(٢) زاد المعاد (٢٤١/٥-٢٤٢).

(٣) قال عنه في التقريب (٧٩١٩): ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ.

(٤) قال عنه في التقريب (٤٦٦٥): ثقة ثبت.

(٥) قال عنه في التقريب (٦٣٧٢): ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري.

(٦) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٢٠١ رقم ١٠٥٢).

ولأجل هذا أيضاً كتب الإمام أحمد عن ابنه بشر بن شعيب^(١)، مع أنه عنده ليس بصاحب حديث، ولا كان سماعه من أبيه بأمر متحقق. ولكنه كتب عنه لأن كتب أبيه كانت عنده، وحسن ضبطها وجودتها كافيان في جبر هذا النقص الواقع في صفة تحمله لها^(٢). قال أبو داود: « سألت أحمد عن بشر فقال: كتبت عنه قدر سبعين حديثاً، لم يكن صاحب حديث، كتب أبيه كانت عنده. وسمعت أحمد سئل عن كتب شعيب، هل سمعها بشر من أبيه؟ قال: ما يدريني »^(٣).

بل إن صحة كتب شعيب بن أبي حمزة جعلت المحققين يصححون الرواية عنه بالإجازة. يقول الذهبي: « ومن روى شيئاً من العلم بالإجازة عن مثل شعيب بن أبي حمزة في إتقان كتبه وضبطه، فذلك حجة عند المحققين، مع اشتراط أن يكون الراوي بالإجازة ثقة ثبتاً أيضاً، فمتى فقد ضبط الكتاب المجاز وإتقانه تحريره، أو إتقان المجيز أو المجاز له، انحط المروي عن رتبة الاحتجاج به، ومتى فقدت الصفات كلها، لم تصح الرواية عند الجمهور »^(٤).

وقال حنبل: قال أبو عبد الله: « إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن، فعبد الرحمن أثبت، لأنه أقرب عهد بالكتاب »^(٥).

وذلك أن من لم يحدث من كتابه لا يؤمن عليه الوهم مهما بلغ إتقانه، يقول الأثرم سمعت أحمد بن حنبل يقول: « كان شعبة يحفظ، لم يكتب إلا شيئاً قليلاً، وربما وهم في الشيء »^(٦).

(١) قال الذهبي عنه في الميزان (٣١٨/١) : صدوق، في سماعه من أبيه مقال.

(٢) مقتبس من كلام بشير على عمر في كتابه: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث: (٥٣١/١).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص : ٢٦٦ رقم ٣٠٦) .

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩٠/٧) .

(٥) الجامع لأخلاق الراوي (ص: ١١).

(٦) تاريخ بغداد (٢٥٩/٩).

وقال الفضل بن زياد قال: قال أحمد بن حنبل: « ما كان أقلَّ سقطاً من ابن المبارك، كان رجلاً يحدث من كتابه، ومن حدّث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كثير شيء، وكان وكيع يحدث من حفظه، ولم يكن ينظر في كتاب، وكان له سقط، كم يكون حفظ الرجل! »^(١).

وقال الميموني للإمام أحمد: قد كره قوم كتاب الحديث بالتأويل، قال: « إذا يخطئون إذا تركوا كتاب الحديث، وقال: حدثونا قوم من حفظهم، وقوم من كتبهم، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن »^(٢).

المبحث الرابع: صاحب الكتاب إذا كان لا يعرف حديثه الأصل أن الرواية المقبولة هي أن يحدث الراوي بلفظه بما أخذه عن شيخه من لفظه. وألحق به أهل العلم القراءة على الشيخ إذا كان يحفظ ما يُقرأ عليه، أو يُمسك أصله المكتوب الصحيح، أثناء القراءة عليه، إذا لم يكن حافظاً لحديثه، فمثل هذا السماع صحيح عند أهل العلم^(٣).

واختلفوا فيمن لا يعرف حديثه، ولا يمسك بأصله، كالضرب والأمي اللذين سمعا من الشيخ ولم يحفظا وجعلت مسموعاتهما في كتاب.

القول الأول: أنه غير مقبول الرواية :

(١) المعرفة والتاريخ (٢/١٩٧).

(٢) تقييد العلم (ص: ١١٥).

(٣) شرح علل الترمذي (١/٢٣٣) المعنى. ومن روي عنه الرخصة في القراءة على العالم المسماة بالعرض من التابعين ومن بعدهم: مكحول، والزهرى، وأيوب، السخيتاني، ومنصور بن المعتمر، وشريك، وهو قول الثوري، والأوزاعي، ومالك، ومسعر، وأبي حنيفة، والليث بن سعد، وابن عيينة، والشافعي، وأحمد، وغيرهم. ينظر الأملع للقاضي عياض (ص: ٦٩)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٢٢).

قال يونس بن عبد الأعلى: حدثنا أشهب قال: قلت لمالك: الرجل يخرج كتابه وهو ثقة، فيقول هذا سماعي إلا أنه لا يحفظ؟ قال: لا يسمع منه. قال يونس: لأنه إن أدخل عليه لا يعرف^(١).

وقال الإمام أحمد: «لا ينبغي للرجل إذا لم يعرف الحديث أن يحدث، ثم قال: صار الحديث يحدث به من لا يعرفه» ثم استرجع^(٢).

وقال هشيم: «من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث، يجيء أحدهم بكتاب، كأنه سجل مكاتب»^(٣). واشترط عثمان بن أبي شيبة في العرض: أن يكون العالم يعرف ما يقرأ عليه^(٤).

القول الثاني: رخص طائفة في التحديث من الكتاب لمن لا يعرف حديثه:

ومن ذلك: ما نقله مؤمل بن هشام قال: سمعت إسماعيل بن علية يقول: سمعت من يزيد الرشك^(٥) أربعة أحاديث، وكان يحدث من كتابه، فقلت هذا لا يحفظ فلم أرغب فيه، وجاء شعبة فكتب كتبه عن معاذة العدوية^(٦). ويؤيد هذا ما قاله مروان بن محمد: «لا غنى لصاحب حديث عن ثلاث: صدق، وحفظ، وصحة كتب، فإن كانت فيه ثنتان وأخطأته واحدة لم يضره، إن كان صدق وصحة كتب، ولم يحفظ ورجع إلى كتب صحيحة لم يضره»^(٧). قال عبد الرحمن بن مهدي: «ومن شرط صحة الرواية من الكتاب: أن يكون سماع الراوي ثابتاً، وكتابه متقناً»^(٨).

(١) الكفاية (٨٣/٢). وكلام يونس يدلنا على أن مالك قصد بالحفظ المعرفة .

(٢) المرجع السابق (٨٣/٢).

(٣) المرجع السابق (٨٤/٢).

(٤) شرح علل الترمذي (٢٤٩/١).

(٥) هو يزيد بن أبي يزيد الضبعي، يعرف بالرشك ثقة عابد، وهم من لينه . التقريب (٧٧٩٣).

(٦) الكفاية (٨٨/٢).

(٧) الكفاية (٨٨/٢).

(٨) المرجع السابق (٩٥/٢).

وقال الحميدي «فأما من اقتصر على ما في كتابه، فحدث به، ولم يزد ولم ينقص منه ما يغير معناه، ورجع عما يخالف فيه، بوقوف منه عن ذلك الحديث، أو عن الاسم الذي خولف فيه من الإسناد، ولم يغيره، فلا يطرح حديثه، ولا يكون ذلك ضاراً في حديثه، إذا لم يرزق من الحفظ والمعرفة بالحديث ما رزق غيره، إذا اقتصر على ما في كتابه، ولم يقبل التلقين»^(١).

الموازنة بين القولين:

وازن الخطيب بين القولين ثم قال: «ونرى العلة التي لأجلها منعوا صحة السماع من الضرير والبصير الأمي هي: جواز الإدخال عليهما ما ليس من سماعهما، وهي العلة التي ذكرها مالك فيمن كُتب له، وسماعه فيها صحيح، غير أنه لا يحفظ ما تضمنت. فمن احتاط في حفظ كتابه، ولم يقرأ إلا منه، وسلم من أن يدخل عليه غير سماعه، جازت روايته»^(٢). وزاده ابن الصلاح تدقيقاً فقال: «إذا كان الراوي ضريباً، ولم يحفظ حديثه من فم من حدثه، واستعان بالمأمونين في ضبط سماعه، وحفظ كتابه، ثم عند روايته في القراءة منه عليه، واحتاط في ذلك على حسب حاله، بحيث يحصل معه الظن بالسلامة من التغيير، صحت روايته»^(٣).

المبحث الخامس : فوائد الكتاب الصحيح

للكتاب الصحيح فوائد كثيرة نجملها فيما يلي:

(١) المرجع السابق (٢/٩٠).

(٢) المرجع السابق (٢/٨٦).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢١٠).

الأولى: الانتقاء من كتاب الراوي المتكلم فيه. وهي مسألة في غاية الأهمية لاسيما فيما يتعلق برجال الصحيحين، فقد تكلم بعض المتأخرين في بعض أحاديث الصحيحين بزعم أن راوي ذلك الحديث مضعف، أو مغموز في حفظه، غافلين عن منهج الشيخين في الانتقاء من حديث الراوي، وأن كتابه يجبر ما نقص من حفظه. « فإنه ولو كان ضعيفاً في حفظه فإنه يقبل حديثه الموجود في أصوله. إذا كان الراوي صدوقاً في الجملة»^(١).

يقول ابن عبد الهادي: « وأصحاب الصحيح إذا رروا لمن قد تكلم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما لم ينفرد به، بل وافق فيه الثقات، قامت شواهد صدقة»^(٢).

ويقول الإمام ابن القيم وهو يرد على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء سيئي الحفظ كمطر الوراق وغيره: « ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن»^(٣).

وقال الحافظ زين الدين العراقي: « صاحبها الصحيح إذا أخرجنا لمن تكلم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهد وعلم أن له أصلاً ولا يروون ما تفرد به سيما إذا خالفه الثقات. وهذه العلة راجت على كثير من الناس ممن استدرك على الصحيحين فتساهلوا في استدراكهم. إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في الصحيح أنه إذا وجد في أي حديث كان يكون ذلك الحديث على شرطه، وقد يوجد في الصحيح رجل روى عن معين لضبطه حديثه، وخصوصيته به، ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه لحديثه، أو لكونه غير مشهور عنه، فيجيء المستدرك فيخرجه عن

(١) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها، أبو بكر كافي (ص: ١٤٤)

(٢) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٣/٢٧٧).

(٣) زاد المعاد لابن القيم (١/٣٦٤).

غير ذلك المعين، ثم يقول هذا على شرط الشيخين، أو أحدهما وهذا فيه تساهل كبير ينبغي التنبه لذلك»^(١).

ويشهد لصحة ذلك مثالان يستدل بهما على أنهما ينتقيان من كتاب الراوي ما علما صحته:

المثال الأول: إسماعيل بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي متكلم فيه، قال عنه النسائي: «ضعيف»^(٢). وقال مرة أخرى «ليس بثقة»^(٣). وقد أخرج حديثه البخاري ومسلم في صحيحيهما. قال ابن حجر: «احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرنا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، وروى له الباقر سوى النسائي، فإنه أطلق القول بضعفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته، واختلف فيه قول بن معين فقال مرة: لا بأس به، وقال مرة: ضعيف، وقال مرة: كان يسرق الحديث هو وأبوه، وقال أبو حاتم: محله الصدق وكان مغفلاً، وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به، وقال الدارقطني: لا أختره في الصحيح»^(٤). ثم اعتذر عن البخاري في تخريج حديثه فقال: «روينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه»^(٥). وقال البخاري: «كان إسماعيل بن

(١) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين لزين الدين العراقي (١/ ٣٨٨).

(٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص: ١٧).

(٣) منهج النسائي في الجرح والتعديل لقاسم علي سعد (٣/ ١١٥٧).

(٤) مقدمة فتح الباري (ص: ٤١٠).

(٥) المرجع نفسه (ص: ٤١٠).

أي أويس إذا انتخبْتُ من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي»^(١).

المثال الثاني: سويد بن سعيد الحدثاني، أبو محمد المهروي، كذبه ابن معين وسبه. وقال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي ضعيف^(٢). ومع هذا أخرج مسلم حديث حفص بن ميسرة من طريقه، معتمداً عليه لأنها عنده في كتاب. قال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟^(٣).

الثانية: أن من حدث من كتابه الصحيح أمن من الوقوع في الوهم والخطأ. يقول محمد بن خلاد: سمعت يحي بن سعيد، وذكر شعبة وسفيان، فقال: «سفيان أقل خطأ؛ لأنه يرجع إلى الكتاب»^(٤) وقال أحمد: «لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه... ما كان أقل سقطاً من ابن المبارك، كان رجلاً يحدث من كتابه. ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كثير شيء، وكان وكيع يحدث من حفظه، ولم يكن ينظر في كتاب، وكان له سقط...»^(٥).

وقال أحمد: «ما رأيت بالبصرة مثل يحي بن سعيد، وبعده عبد الرحمن. وعبد الرحمن أفقه الرجلين. وإذا اختلف هو ووكيع، فعبد الرحمن أثبت؛ لأنه أقرب عهداً بالكتاب»^(٦).

وبقول ابن حجر: «نسبة الخطأ الواقع في مرويات من يحدث من أصوله، أقل منها في مرويات من يحدث من حفظه»^(١).

(١) تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٣٣٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٤٨-٢٤٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٢-٢٧٣).

(٣) هذيب التهذيب (٤/ ٢٧٢-٢٧٣).

(٤) شرح علل الترمذي (١/ ١٧٨).

(٥) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٩٧).

(٦) بحر الدم لابن عبد الهادي (١/ ٩٧).

الثالثة: توثيق الراوي، وتبرئته من الخطأ المنسوب إليه بسبب مطابقة روايته الشفهية لما في كتابه. وذلك أن من سنن المحدثين وطرائقهم التي ساروا عليها، أن المحدث إذا كان صحيح الكتاب، معتمداً بضبطه، وسلامته، ثم أنكر عليه حديث فأخرج كتابه، وكانت روايته الشفهية مطابقة لما في كتابه فإن ذلك يدل على صحة روايته عن رواها عنه.

وهذا المعنى أشار إليه يحيى بن معين رحمه الله حين سئل: « ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكورة، فردها عليه أصحاب الحديث، إن هو رجع عنها، وقال: ظننتها، فأما إذا أنكرتموها ورددتموها علي، فقد رجعت عنها؟ فقال: لا يكون صدوقاً أبداً. إنما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ، والشيء فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشبه لأحد، فلا . فقيل له: ما يبرئه؟ قال: يخرج كتاباً عتيقاً فيه هذه الأحاديث. فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق، فيكون شبيهاً لها فيها، وأخطأ كما يخطئ الناس، ويرجع عنها، قلت: فإن قال: قد ذهب الأصل وهي في النسخ؟ قال: لا يقبل ذلك عنه. قلت له: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة، وليس أجدها؟ فقال: هو كذاب أبداً، حتى يجيء بكتابه العتيق. ثم قال: هذا دين لا يحل فيه غير هذا»^(٢).

وقال أبو داود: « سمعت الحلواني يقول: أول من أظهر كتابه: روح بن عبادة، وأبو أسامة». قال الخطيب: يعني أنهما رويما ما خولفا فيه، فأظهرا كتبهما، حجة لهما على مخالفيهما، إذ روايتهما عن حفظهما موافقة لما في كتبهما^(٣).

وكذا ما ذكره الدارقطني عن محمد بن غالب تتمام، وذكر من أوهامه أنه حدث عن محمد بن جعفر الوركاني، عن حماد بن يحيى الأبح، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال: « شيبتي هود وأخواتها»^(٤). قال: فأنكر عليه موسى بن هارون، وغيبدة، فأخرج أصله، وجاء إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي، فأوقفه عليه،

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢٦٩/١) .

(٢) الكفاية في علم الرواية (١ / ٣٦١ - ٣٦٢) .

(٣) تاريخ بغداد (٤٠٢/٨) .

(٤) علل الدارقطني (٣٤٧/٤) .

فقال: ربما وقع على الناس الخطأ في الحداثة، ولو تركته لم يضر. فقال: أنا لا أرجع عما في أصل كتابي. ثم بين الدارقطني كيف دخل عليه الوهم ووثقه وأثنى عليه^(١).

الرابعة: الكتاب يمنع الراوي من الاستمرار في الخطأ، ويثبت في الألفاظ التي يشك فيها. ومن ذلك: ما رواه أبو حفص عمرو بن علي، أخبرنا أبو عاصم، أخبرنا عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة، أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم. قال أبو حفص: قلما كان بعد، قال: عن عائشة. فقلت لأبي عاصم: « أنت أملت علينا من الدفتر، وليس فيه عائشة. فقال: دعوا عائشة حتى أنظر فيه»^(٢).

وحدث عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني المعروف بروسته، عن ابن مهدي عن سفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم». فقال أبو زرعة: هذا غلط. الناس يروون عن أبي سعيد عن النبي ﷺ^(٣). فرجع إلى أصله، وإذا هو كما قال أبو زرعة، فكتب كتاباً يعلمه بأنه متراجع عن روايته، ويقول في نهايته: «العار خير من النار»^(٤).

الخامسة: ومن آثار الكتاب أنه يستدل به على ما أحدثه الرواة الضعفاء في أصولهم من تغيير فينعكس ذلك على حالهم عند الأئمة النقاد، يقول زكريا بن يحيى الحلواني: رأيت أبا داود السجستاني قد جعل حديث يعقوب بن كاسب وقايات على ظهور كتبه، فسألته عنه، فقال: « رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول، فدافعنا، ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل، فأسندها، وزاد

(١) سؤالات السلمي (رقم: ٣١٢) الإصرار على الخطأ جعله بعض النقاد قادحاً في الراوي. قال حمزة السهمي سألت الدارقطني عن كون كثير الخطأ؟ قال: إن نهبه عليه ورجع عنه لم يسقط، وإن لم يرجع سقط. ينظر: سؤالات السهمي (ص: ٧٢ رقم ١)، ولعله يستثنى منها من وافقت روايته كتابه. مثل هذا المثال. فإنه ثقة باعتبار إتقانه لروايته، وإن كانت في حقيقة أمرها وهمياً.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١٢/٢).

(٣) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة (١٩٩/١ رقم ٥١٣).

(٤) مقدمة الجرح والتعديل (٣٣٦/١).

فيها»^(١) وقال يحيى بن معين: «كان شيخ عند درب أبي الطيب، يروي عن الأوزاعي، وكان يقول حدثنا أبو عمرو رحمه الله، فذهبنا إليه، واختلفنا إليه، فقعدنا يوماً في الشمس، فذهبنا ننظر، فإذا في أعلى الصفحة: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن سماعة عن الأوزاعي، قال: فطرحنا صحيفته، وتركناه»^(٢).

وحدث هشام بن محمد التيمي الكوفي بالكوفة بحديث ساقه بسنده عن عمار بن ياسر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن حافضي علي بن أبي طالب ليفتخران بكينونتهما مع علي بن أبي طالب؛ وذلك أنهما لم يصعدا إلى الله بسخطه».

و قال الحافظ السوري: «حدثنا هشام بهذا الحديث، فطالبت به بإخراج أصله، فوعدني بذلك، ثم طالبت به، فذكر أنه لم يجده، ثم راجعته، فذكر أنه اجتهد في طلبه، ولم يقدر عليه، فقلت له: ولا تقدر عليه أبداً، وأرى لك أن تخط علي هذا الحديث، ولا تذكره، فقال لي: أتظن بي أنني وضعت أو ركبت؟ فقلت هذا لا يؤمن، فسكت عني، ثم حدث به بعد ذلك»^(٣).

السادسة: يعتبر الكتاب من أهم الأدوات التي يكشف بها أوهاام الرواة بحيث يقارن بين ما رواه الراوي من حفظه، وبين ما هو موجود في أصله، فإن لم يوجد في كتابه أعل هذا الحديث بكونه ليس في كتاب راويه، وأنه ليس من حديثه. ومثاله: ما رواه الحكم بن موسى، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أسوأ الناس سرقة الذي يسرق صلاته...»^(٤). فأعل أبو حاتم الرازي هذا الحديث بقوله: «الوليد صنف كتاب

(١) الضعفاء للعقيلي (٤٤٦/٤)، ميزان الاعتدال للذهبي (٤٥١/٤).

(٢) تاريخ ابن معين (٤٠٨/٤ رقم ٥٠١٢).

(٣) الموضوعات لابن الجوزي (٣٨٤/١).

(٤) أخرجه ابن خزيمة (٣٣١/١ رقم ٦٦٣)، والحاكم في المستدرک (٢٢٩/١) والبيهقي في السنن

الكبرى (٣٨٥/٢ رقم ٣٨٠٩) والدارقطني في العلل (١٥/٨) وغيرهم.

الصلاة، وليس فيه هذا الحديث»^(١). ومن ذلك أيضاً: ما رواه سفيان الثوري، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة قال: قال ابن مسعود: «ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ فقام فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد»^(٢). وقد خالف سفيان الثوري في روايته عن عاصم: ابن إدريس. فلم يذكر لفظ: «ثم لم يعد»^(٣).
قال البخاري: وقال أحمد بن حنبل^(٤): عن يحيى بن آدم، قال: نظرت في كتاب ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، ليس فيه: «ثم لم يعد». قال البخاري: فهذا أصح، لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم، لأن الرجل ربما حدث بشيء ثم يرجع إلى الكتاب، فيكون كما في الكتاب^(٥).

السابعة: الكتاب يستدل به على ما يلحقه الرواة في أصولهم من الأحاديث التي لم يسمعوها من شيوخهم، أو يضعونه من تلقاء أنفسهم، ومن ذلك ما رواه أبو كريب عن أبي أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «المؤمن يأكل في معي واحد..»^(٦)، قال ابن عدي: «يحكم الناس أن هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة»^(٧). قال أبو زرعة: «كان أبو هشام الرفاعي يرويه

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣٥١/١). وينظر كذلك فيه (٣٧٣/١ رقم ٥٣٨).

(٢) أخرجه من هذا الطريق: أبو داود (٢٥٨/١ رقم ٧٤٨) وقال: هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ. والترمذي (٤٠/٢ رقم ٢٥٧) وقال: حديث حسن. وقال أيضاً: قال عبد الله بن المبارك: قد ثبت حديث من يرفع يديه... ولم يثبت حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ لم يرفع يديه إلا في أول مرة. والنسائي المجتبى (١٩٥/٢ رقم ١٠٥٨).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: أبو داود (٢٥٨/١ رقم ٧٤٧) والنسائي في الكبرى (٣٢١/١ رقم ٦٢٣).
(٤) قول أحمد ورد في: العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله (٣٧٠/١) وفيه: (أملاه علي عبد الله بن إدريس من كتابه عن عاصم... وذكر نص حديث عبد الله بن إدريس. ثم قال: - يعني ابن إدريس - حدثني عاصم بن كليب هكذا...) قلت: وليس فيه: (نظرت في كتاب ابن إدريس).

(٥) كتاب رفع اليدين في الصلاة للبخاري (ص: ٨٢).

(٦) أخرجه مسلم (١٦٣٢/٣ رقم ٢٠٦٢) وابن ماجه (١٠٨٥/٢ رقم ٣٢٥٨).

(٧) الكامل (٦٢/٢).

أيضاً، فسألت أبا هشام أن يخرج إلي كتابه ففعل، قال أبو زرعة: فرأيتَه في كتابه بين سطرين، بخط غير الخط الذي في الكتاب»^(١).

وجاء في ترجمة عمارة بن جوين أبي هارون العبدي، البصري^(٢)، قال بهز بن أسد: « أتيت إلى أبي هارون العبدي فقلت: أخرج إلي ما سمعت عن أبي سعيد- يعني الحدري- فأخرج لي كتاباً، فإذا فيه حدثنا أبو سعيد، أن عثمان- يعني ابن عفان رضي الله عنه- أدخل حفرته وأنه لكافر بالله. قال: قلت تقرر بهذا؟ قال هو كما ترى قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت»^(٣). قال ابن حجر: «فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد»^(٤). فالكتاب في هذه الحالة فضح صاحبه، إذ كتب فيه ما هو معلوم كذبه فيه عند أهل العلم بالضرورة.

الفصل الثاني: أسماء الرواة الموصوفين بصحة الكتاب .

١- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني، نزير بغداد، ثقة، حجة، تكلم فيه بلا قاذح، أخرج حديثه الجماعة، توفي سنة ١٨٥هـ^(٥).

(١) تأريخ بغداد (١٤٧/٩) .

(٢) قال يحيى بن معين عنه في الجرح والتعديل (٣٦٤/٦)، في ميزان الاعتدال (١٧٣/٣) وتهذيب التهذيب (٤٢١/٧) : « كان عندهم لا يصدق في حديثه وكانت عنده صحيفة يقول هذه صحيفة الوصي». وقال عنه ابن حبان في المجروحين (١٦٧ / ٢): « كان رافضياً، يروى عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، ولا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب». وقال عنه في الكاشف (٤٠٠٣): « متروك ».

(٣) الكامل لابن عدي (١٤٧/٦)، وميزان الاعتدال للذهبي (١٤٧/٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٤٢١/٧).

(٥) قال عنه أحمد: أحاديثه مستقيمة، ووثقه في أخرى، ووثقه أبو حاتم الرازي، والعجلي وابن سعد، وقال ابن معين: لا بأس به، وفي أخرى قال: ثقة حجة، وأشار يحيى القطان إلى تليينه، وساق له ابن عدي عدة غرائب عن الزهري مما خولف في إسنادها، يبدل تابعياً بآخر، خالف فيها بعض ما في كتبه. وقال صالح جزرة: «حديثه عن الزهري ليس بذلك؛ لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري». ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي

قال أحمد بن حنبل عنه: « كان يحدث من حفظه، وفي كتابه الصواب»^(١). وقال ابن سعد: « وله نسخة في الحديث تُعرف بـ نسخة إبراهيم»^(٢). وقد استخدم الإمام أحمد كتاب إبراهيم بن سعد في تعليل بعض مروياته فعن أبي داود السجستاني قال: سمعت أحمد سئل عن حديث إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أنس مرفوعاً: (الأئمة من قريش)^(٣)، فقال: « ليس هذا في كتب إبراهيم بن سعد، لا ينبغي أن يكون له أصل»^(٤).

٢- إبراهيم بن سليمان بن رزين أبو إسماعيل المؤدب الأردني، نزيل بغداد، صدوق يغرب، أخرج حديثه ابن ماجه^(٥). روى معاوية بن صالح عن ابن معين أنه قال عنه: « ثقة صحيح الكتاب، كتبت عنه»^(٦).

حاتم (١٠١/٢)، الطبقات الكبرى لابن سعد (١٢٩/٥)، الكامل لابن عدي (٣٩٩/١)، من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص: ٦١ رقم: ٤)، وميزان الاعتدال للذهبي (٣٤/١)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١٢١/١)، الكاشف للذهبي (١٣٨) التقريب لابن حجر (١٧٧).

^(١) شرح علل الترمذي (٥٩٥/٢).

^(٢) الطبقات الكبرى (ص: ٣٣).

^(٣) أخرجه الطيالسي في مسنده (٢٢٤٧) ومن طريق الطيالسي أخرجه البزار في مسنده (٦١٨١) وقال: لا نعلم أسند سعد بن إبراهيم عن أنس إلا هذا الحديث. وأخرجه أبو يعلى الموصلي (٣٦٤٤). وقال ابن حجر في تلخيص الحبير (١١٦/٤): « وقد جمعت طرقه في جزء مفرد عن نحو من أربعين صحابياً... وقد اختلف في وقفه ورفع، ورجح الدارقطني في العلل الموقوف ».

^(٤) مسائل أبي داود (١٨٦٠)، تهذيب التهذيب (١/١٢٣).

^(٥) قال عنه أحمد وابن معين والنسائي: لا بأس به. ووثقه أبو داود والعجلي وابن حبان. ولابن معين قول في تضعيفه وقال الدارقطني: ضعيف لا يحتج به، ووثقه في أخرى. وقال الأزدي: ضعيف منكر الحديث.

ينظر: الجرح والتعديل (١٠٢/٢)، والكامل في الضعفاء (٢٥٠/١)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٠٨/١)، وتهذيب التهذيب (١٢٥/١)، وميزان الاعتدال (٢١٥/١)، الكاشف (١٣٨) والتقريب (١٨١).

^(٦) تهذيب التهذيب (١/١٢٥).

٣- إبراهيم بن طهمان الخرساني، أبو سعيد، ثقة يغرب، أخرج حديثه الجماعة مات سنة ١٦٨هـ^(١).

قال عنه ابن المبارك: « صحيح الكتاب »^(٢).

٤- أبو بكر بن عياش الأسدي الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، أخرج حديثه البخاري والأربعة، مات سنة ١٩٣هـ^(٣).
قال أبو حاتم الرازي - مقارناً بينه وبين شريك القاضي-: « هما في الحفظ سواء، غير أن أبا بكر أصح كتاباً »^(٤). وقال أحمد: « كثير الغلط جداً، وكتبه ليس فيها خطأ »^(٥).

^(١) قال ابن المبارك: كان ثبتاً في الحديث، ووثقه أحمد، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق حسن الحديث. وقال الدارقطني: ثقة، وإنما تكلم فيه بسبب الإرجاء، وضعفه: محمد بن عبد الله بن عمار، وقال ابن شاهين: مضطرب في الحديث. وقال ابن حبان: أمره مشتبه، له مدخل في الثقات، وله مدخل في الضعفاء.

ينظر: الجرح والتعديل (١٠٧/٢)، تأريخ ابن معين - رواية الدارمي - (٧٧/١)، الضعفاء للعقيلي (٥٦/١)، تأريخ أسماء الضعفاء والمتروكين لابن شاهين (ص: ٤٩)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (١/٣٩)، الثقات لابن حبان (٢٧/٦) ميزان الاعتدال (٣٨/١)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص: ٣١)، تهذيب التهذيب (١/١٢٩)، الكاشف (١٤٨)، التقريب (١٨٩)، مقدمة فتح الباري (ص: ٤٠٧).

^(٢) الجرح والتعديل (١٠٧/٢)، تهذيب الكمال (١٠٨/٢)، تهذيب التهذيب (١/١٢٥).

^(٣) وثقه أحمد، وابن معين - في أحد أقواله - وفي أخرى قال: صدوق ولكنه ليس بمستقيم في الحديث، ووثقه ابن سعد والعجلي وقال الذهبي: ثقة، يغلط، ضعفه محمد بن عبد الله بن غير، وكان يجيئ بن سعيد لا يعباً به ويقول: لو كان عندي ما سألته عن شيء.

ينظر: الجرح والتعديل (٣٤٨/٩)، وتأريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (٦٩/١)، و الثقات للعجلي (١/٤٩٢)، وميزان الاعتدال (٤/٤٩٩)، تهذيب التهذيب (١٢/٣٤)، الكاشف (٦٥٣٥)، التقريب (٧٩٨٥). مقدمة فتح الباري: (٤٧٩).

^(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٥٠/٩). وقال ابن حجر في التقريب: (٧٩٨٥): « لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح ».

^(٥) ميزان الاعتدال (٤/٥٠٠).

٥- أسامة بن زيد اللبثي مولاهم، أبو زيد المدني، صدوق يهيم، أخرج حديثه مسلم والأربعة، مات سنة ١٥٣هـ^(١). وقال ابن عدي: «يروى عنه ابن وهب نسخة صالحة»^(٢). وقال الحاكم في المدخل: «روى له مسلم كتاباً لعبد الله بن وهب، والذي استدلت به في كثرة روايته له أنه عنده صحيح الكتاب، على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهد بها، أو هو مقرون في الإسناد»^(٣). وقال ابن حبان في الثقات: «يخطئ وهو مستقيم الأمر، صحيح الكتاب»^(٤).

٦- إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي، المدني، صدوق، كُف، فسأ حفظه، أخرج حديثه البخاري والترمذي وابن ماجه، مات سنة ٢٢٦هـ^(٥). قال أبو حاتم: «كان صدوقاً، ولكنه ذهب بصره، فرما لقن الحديث، وكتبه صحيحة»^(١).

^(١) قال عنه أحمد: ليس بشيء. وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به. وترك يحيى بن سعيد حديثه بأخوه. واختلف فيه قول ابن معين فمرة قال عنه: ثقة صالح، ومرة قال: ليس به بأس. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به.
ينظر: الجرح والتعديل (٢/٢٨٤)، الكامل (٢/٧٦)، ميزان الاعتدال (١/١٧٤)، والمغني في الضعفاء (١/٦٦)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص: ٩٣)، الكاشف (٢٦٣)، تهذيب التهذيب (١/٢٠٨)، التقريب (٣١٧).
^(٢) الكامل (١/٣٩٥). وذكره محقق الفصل للمدرج في النقل (٢/٦٥٣) وقال: «نسخة صحيحة» وليس هذا موافقاً لما في المطبوع.

^(٣) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٢/٥٨). وذكر ذلك: ابن ناصر كما في توضيح المشتبه (٥/٤٣٤)، والذهبي في الكاشف (٢٣٢)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (١/٢٠٩-٢١٠). ولم أقف عليه في القسم المطبوع الذي حققه: ربيع المدخلي.

^(٤) تهذيب التهذيب (١/٢١٠). ولم أقف عليه في الثقات

^(٥) قال عنه أحمد: لا تحل عندي الرواية عن إسحاق بن أبي فروة. وقال ابن معين: لا يكتب حديثه ليس بشيء. وقال عنه أبو داود: واه. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال علي بن المديني: منكر الحديث. وقال العقيلي: جاء عن مالك بأحاديث لا يتابع عليها. وقال الحاكم عيب على محمد- يعني البخاري- إخراج حديثه، وقد غمزوه.

وقال أبو حاتم الرازي: صدوق، ولكن ذهب بصره فرما لقن، وكتبه صحيحة.

٧- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة، تكلم فيه بلا حجة، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٦٠ هـ، وقيل بعدها^(٢). قال الإمام أحمد: « إسرائيل صاحب كتاب، ويؤدي ما سمع »^(٣). وقال الإمام أحمد أيضاً: « إسرائيل إذا حدث من كتابه لا يغادر، ويحفظ من كتابه »^(٤). وقال أبو عبد الرحمن^(٥): « كان الثوري يحدث عن الرجل عشرة أو نحوها، ويحدث عن إسرائيل عشرين، ثلاثين، وكان إسرائيل صاحب كتاب، والثوري يحفظ »^(٦). وقال أبو طالب: قلت لأحمد: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: « إسرائيل؛ لأنه كان صاحب كتاب »^(٧).

٨- إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله ابن أبي أويس، المدني، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، أخرج حديثه الجماعة إلا النسائي،

ينظر: الجرح والتعديل (٢/٢٣٣)، والضعفاء والتروكين للنسائي (ص: ١٨)، والكمال (١/٥٣٠)، وميزان الاعتدال (١/١٩٨)، تهذيب التهذيب (١/٣٤٨) الكاشف (٣١٩)، والتقريب (٣٨١). وقد ذكره ابن حجر في مقدمة الفتح (ص: ٤٠٩) وقال: « روى عنه البخاري في كتاب الجهاد حديثاً، وفي فرض الخمس آخر، كلاهما عن مالك، وأخرج له في الصلح حديثاً آخر مقروناً بالأويس، وكأنه مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره... ».

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٣٣).

(٢) قال عنه أحمد: صالح الحديث. ووثقه في أخرى. وقال ابن معين: ثقة. وقال النسائي: لا بأس به. وقال ابن سعد: ثقة حدث عنه الناس حديثاً كثيراً، ومنهم من يستضعفه. وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه ويحتج به. ووثقه العجلي وابن حبان. وكان يجيء بن سعيد لا يروي عنه. وقال عنه العقبلي وابن حزم: ضعيف ينظر: الضعفاء للعقبلي (١/١٣١)، التقات للعجلي (١/٦٣)، الكمال (٢/١٢٨)، سير أعلام النبلاء (٧/٤٨)، ميزان الاعتدال (١/٢٠٨)، تهذيب التهذيب (١/٢٦١)، الكاشف (٣٣٦)، والتقريب (٤٠١).

(٣) سير أعلام النبلاء (٨/٢٠٥).

(٤) تاريخ بغداد (٧/٤٧٦).

(٥) هو عبد الله بن أحمد بن حنبل.

(٦) العلل ومعرفة الرجال (٣/٣٦٦).

(٧) سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي (١/٢٧٨).

مات سنة ٢٢٦هـ^(١). ذكره ابن حجر في مقدمة الفتح في معرض حديثه عن الرجال الذين أخرج لهم البخاري وهم متكلم فيهم وقال: «روينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به؛ ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله. وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه»^(٢).

٩- أيوب بن عتبة اليمامي، أبو يحيى القاضي، ضعيف أخرج حديثه ابن ماجه، مات سنة ١٦٠هـ^(٣). قال أبو حاتم: «أيوب بن عتبة فيه لين، قدم بغداد ولم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير. قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام وكان عالماً بأهل اليمامة». وقال: «هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير وأصح الناس كتاباً عنه»^(٤).

١٠- بكير بن عبد الله بن الأشج، أبو عبد الله المدني، نزيل مصر، ثقة، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٢٠هـ، وقيل بعدها^(٥). قال أحمد: «كان مالك بن أنس يتلهف

(١) قال عنه أحمد: لا بأس به. وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن معين: صدوق، ضعيف العقل، ليس بذلك. وقال أبو حاتم الرازي: محله الصدق، وكان مغفلاً. وقال الدارقطني: لا أختاره للصحيح. وقال الذهبي: صدوق، ذو غرائب، وسمع منه الشيخان. ينظر: الجرح والتعديل (٢/١٨٠)، و تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (ص: ٦٥)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٧)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٠٣)، ميزان الاعتدال (١/٢٣٥)، تهذيب التهذيب (١/٣١٠)، الكاشف (٣٨٨)، التقريب (٤٦٠).

(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٤١٠).

(٣) قال عنه ابن معين: ليس بشيء. وقال أحمد والنسائي: مضطرب الحديث. وقال البخاري: هو عندهم لين. وقال الدارقطني: يترك. ينظر: الجرح والتعديل (٢/٢٥٣)، و تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (ص: ٧٢)، والضعفاء الصغير للبخاري (والتقاقات للعجلي (١/٢٤٠)، و ميزان الاعتدال (١/٢٩١)، و تهذيب التهذيب (١/٤٠٨)، الكاشف (٥٢١)، التقريب (٦١٩).

(٤) الجرح والتعديل (٢/٢٥٣). وقال أبو زرعة فيه نحو ما قال أبو حاتم.

(٥) وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد والعجلي وابن حبان.

على بكير بن الأشج، وكان غاب عن المدينة، ويقولون أن مرسلات مالك التي يقول بلغني عن فلان أخذها من كتب بكير، يقولون عن ابنه - يعني: مخزومة^(١). ومخزومة لم يسمع من أبيه شيئاً وإنما كانت عنده كتب أبيه . قال الإمام أحمد: حدثنا حماد بن خالد الخياط قال: أخرج إلي مخزومة بن بكير كتباً ، فقال: « هذه كتب أبي لم أسمع منها شيئاً »^(٢) . وقال موسى بن سلمة: « أتيت مخزومة، فقلت له: حدثك أبوك؟ قال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه»^(٣). قال ابن القيم: « إن كتاب أبيه كان عنده محفوظاً مضبوطاً، فلا فرق في قيام الحجة بالحديث بين ما حدثه به، أو رآه في كتابه، بل الأخذ عن النسخة أحوط، إذا تيقن الراوي أنها نسخة الشيخ بعينها.. »^(٤)

١١- بهز بن أسد العمي، أبو الأسود البصري، ثقة ثبت، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة مات قبل ١٦٠هـ^(٥). قال يعقوب بن سفيان: « قال أبو عبد الله: وكان بهز صحيح

ينظر: التأريخ الكبير (١١٣/٢)، الجرح والتعديل (٤٠٣/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧٠/٦)، شرح علل الترمذي (٥٥٠/٢)، وتهذيب التهذيب (الكاشف) (٦٤٤)، التقريب (٧٦٠) .

^(١) العلل ومعرفة الرجال (٥٠/٣). وفي تهذيب الكمال (٣٢٦/٢٧) « قال أبو الحسن الميموني: سمعت أبا عبد الله يقول: أخذ مالك كتاب مخزومة بن بكير، فنظر فيه فكل شيء يقول: بلغني عن سليمان بن يسار، فهو من كتاب مخزومة»

^(٢) الضعفاء للعقيلي (٢٢٢/٤). والمراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٧١).

^(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٧١). قال ابن معين كما في الكامل (١٧٦/٨): « مخزومة بن بكير ليس حديثه بشيء، يقولون إن حديثه، عن أبيه كتاب» ومع هذا أخرج مسلم حديثه عن أبيه من طريق ابن وهب في الوضوء والصلاة والزكاة والحج. ينظر رجال صحيح مسلم لابن منجويه (٢٤٢/٢). ولم يخرج له البخاري في صحيحه شيئاً. ولعل مسلم أخرج حديثه عن أبيه بناء على القول الآخر أنه سمع من أبيه. فقد قال علي ابن المديني كما في تهذيب التهذيب (١٠٧١): « سمعت معن بن عيسى يقول: مخزومة سمع من أبيه، وعرض عليه أشياء من رأي سليمان بن يسار، ولا أظن مخزومة سمع من أبيه كتاب سليمان، لعله سمع الشيء اليسير .. »

^(٤) زاد المعاد (٢٤٢/٥).

^(٥) قال عنه أحمد: إليه المنهى في التثبت، وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وقال ابو حاتم الرازي: ثقة إمام. وقال أبو الفتح الزدي: صدوق، كان يتحامل على عثمان، سئ المذهب. وتعبه الذهبي فقال: ما علمت في بهز مغمراً.

الكتابة»^(١). وقال عبد الرحمن بن بشر: «سألت يحيى بن سعيد يوماً عن حديث فحدثني به، ثم قال: أراك تسألني عن شعبة كثيراً، فعليك ببهز بن أسد، فإنه صدوق ثقة فاسمع منه كتاب شعبة»^(٢). وقال أحمد: «ما رأيت في بيت بهز شيئاً أحسن من كتبه»^(٣). وقال أيضاً: «كان ابن أسد من أسرع الناس خطأ، كان يكتب عند شعبة، وكان عفان معه نسخه يسمع فيها، فكان عفان يحيى بأخبار وحديث، وكان ربما سقط علي بهز من خفه يده»^(٤). ونقل ابنه عبد الله عنه أيضاً أنه قال: «كنا نختلف إلى بهز بن أسد أنا، ويحيى بن معين، وعلي، وكان الذي ينتقي علي، وكان بهز يخرج إلينا حديثه في غناديق»^(٥) وكراريس. فأخرج يوماً غنداقاً أو كراسية، في أولها عن حماد بن سلمة، وفي آخرها عن عبد الله بن جعفر^(٦)، فلما رأى يحيى بن معين الفصل تطاول، ولخته فعرفت ما يريد، فنكست رأسي حتى مر الرجل، فلما انقضى حديث حماد، قال يحيى: يا أبا الحسن، تجاوزها تجاوزها، فوضع الغنداق، أو الكراسية من يده. فأخذ شيئاً آخر ينظر فيه، قال أي: ولحقي من ذلك حشمة، فلما قمنا أقبلت علي يحيى بن معين. فقلت: يا أبا زكريا، ابن الرجل! وما

ينظر: الطبقات الكبرى (٢١٨/٧)، الثقات للعجلي (٢٥٥/١)، ميزان الاعتدال (٣٥٣/١)، تهذيب التهذيب (٤٩٧/١)، الكاشف (٦٥٠)، التقريب (٧٧١).

^(١) المعرفة والتاريخ (١٤٠/٢).

^(٢) وتهذيب التهذيب (٤٩٧/١). وقال أحمد: «هؤلاء الثلاثة أصحاب الشكل والنقط: بهزاً، وحبان بن هلال، وعفان بن مسلم». والشكل: تقييد حركات الإعراب والحروف. والنقط: أن يبين الباء من التاء من التاء، والحاء من الخاء، والمهمل من النقط من غير المهمل. وبعضهم لا يشكل إلا المشكل، ومن ذلك ما قاله يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١٤٠/٢): قال أبو عبد الله: «كان يحيى بن سعيد يشكل الحرف إذا كان شديداً، وغير ذلك فلا».

^(٣) موسوعة أقوال أحمد في رجال الحديث وعلمه (١٦٨/١).

^(٤) المرجع نفسه (١٦٨/١).

^(٥) غنداق: سجل إحصاء الأراضي كما في تكملة المعاجم العربية (٤٢١/٧).

^(٦) عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم أبو جعفر المدني، والد علي، ضعيف (التقريب: ٢٨٩).

كان يضرنا أن نكتب منها خمسة أحاديث، أو ستة. فقال: ما كنت أكتب من حديثه شيئاً بعد أن تبينت حاله»^(١).

١٢- تميم بن المنتصر بن تميم بن الصلت الهاشمي مولاهم، الواسطي، ثقة ضابط، أخرج حديثه أبو داود والنسائي وابن ماجه، مات سنة ٢٤٤ هـ^(٢). قال عنه أبو داود: « صحيح الكتاب ضابط متوق»^(٣).

١٣- جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٧٠ هـ بعد ما اختلط، حجه ولده، فلم يحدث حال اختلاطه بشيء^(٤). قال عنه البخاري: « صحيح الكتاب، ربما وهم في الشيء»^(٥). وقال يحيى بن معين: « جرير بن حازم أمثل من أي هلال»^(٦)، وكان صاحب كتاب^(٧).

^(١) الضعفاء للعقيلي (٣/٣١٨ مازن السرساوي) وخلاصته: أن ابن معين- بعد أن سمع أحاديث حماد بن سلمة- لا يريد أن يسمع أحاديث عبد الله بن جعفر - والد علي ابن المديني - لضعفه عنده، مع أنها مكتوبة في كتاب بجز، مما يدل على أنهم كانوا ينتقون الأحاديث من صحف الرواة، يأخذون منها القوي، ويتكون ما يروونه ضعيفاً. وفيه حياء الإمام أحمد من علي ابن المديني، وإجلاله له، وحزم ابن معين في التعامل مع الرواة الضعفاء.

^(٢) وثقه النسائي وابن حبان. ينظر: الثقات لابن حبان (٨/١٥٦)، وتهذيب التهذيب (١/٥١٤) الكاشف (٦٧٨)، والتقريب (٨٠٦).

^(٣) تهذيب التهذيب (١/٥١٥).

^(٤) وثقه ابن معين، وابن عدي، وابن حبان، وقال أبو حاتم: صدوق، ضعف في حديث قتادة. ينظر: الجرح والتعديل (٢/٥٠٥)، والضعفاء للعقيلي (١/١٩٨)، والكمال (٢/٣٤٥)، والثقات لابن حبان (٦/١٤٤) وميزان الاعتدال (١/٣٩٢)، والكاشف (٧٦٨)، والتقريب (٩١١).

^(٥) علل الترمذي الكبير (ص: ١٣٢).

^(٦) هو: محمد بن سليم الراسبي: صدوق فيه لين. (التقريب: ٥٩٢٣).

^(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٥٠٥).

١٤- جرير بن عبد الحميد بن قُزط الضبي الكوفي، نزيل الري، كان في آخر عمره يهتم من حفظه، ثقة، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٨٨ هـ^(١). قال ابن عمار: « حجة كانت كتبه صحاحاً »^(٢).

١٥- حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي، مولاهم، ثقة، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٨٧ هـ^(٣). قال أحمد: « حاتم أحب إلي من الدراوردي^(٤)، زعموا أن حاتمًا رجلاً فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح »^(٥). وقال ابن حجر: « صحيح الكتاب صدوق يهتم »^(٦).

١٦- حسين بن علي الجعفي، الكوفي، المقريء، ثقة عابد، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ٢٠٣ هـ^(٧). قال العجلي: « وكان صحيح الكتاب »^(٨).

١٧- حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرَة الأزدي النمري، أبو عمر، الحوضي، ثقة ثبت، أخرج حديثه البخاري وأبو داود والنسائي، مات سنة ٢٢٥ هـ^(١). قال عبيد الله بن جرير بن جبلة: « أبو عمر الحوضي مولى النمريين صاحب كتاب متقن... »^(٢).

^(١) وثقه النسائي، والعجلي، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، والخليلي وقال اللالكائي: مجمع على ثقته، وقال أحمد: لم يكن ذكياً في الحديث. وقال عنه أبو حاتم: صدوق. ينظر: الجرح والتعديل (٥٠٥/٢)، والضعفاء للعقيلي (٢٠٠/١)، وميزان الاعتدال (٣٩٤/١) والكاشف (٧٧١)، تهذيب التهذيب (٧٦/٢)، التقريب (٩١٦).

^(٢) تهذيب التهذيب (٧٥/٢).

^(٣) وثقه ابن معين وعلي ابن المديني وابن سعد والعجلي، وقال النسائي: ليس بالقوي. ينظر: تأريخ ابن معين - رواية الدورى - (١٧٤/٣)، سؤالات ابن أبي شيبه لعلي ابن المديني (ص: ١٨)، الثقات للعجلي (١٠١/١)، ميزان الاعتدال (٤٢٨/١)، الكاشف (٨٣٢).

^(٤) هو عبد العزيز بن محمد، صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطيء. التقريب (٤١١٩).

^(٥) الجرح والتعديل (٢٥٩/٣).

^(٦) التقريب (٩٩٤).

^(٧) وثقه ابن معين والعجلي وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عثمان بن أبي شيبة بخ ثقة صدوق.

ينظر: تهذيب التهذيب (٣٥٩/٢)، الكاشف (١٠٩٨)، التقريب (١٣٣٥).

^(٨) الثقات (ص: ١٢٠).

١٨- حفص بن غياث النخعي، أبو عمر الكوفي، القاضي، ثقة فقيه، تغير حفظه في الآخر، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٩٤ هـ^(٣). قال علي ابن المديني: «وكان يحيى- يعني ابن سعيد- يقول: حفص ثبت. فقلت: إنه يهم؟ فقال: كتابه صحيح... قال علي: فلما أخرج حفص كتبه كان كما قال يحيى، وإذا فيها أخبار وألفاظ كما قال يحيى»^(٤). وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: «بلغني عن علي ابن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أوثق أصحاب الأعمش: حفص بن غياث، فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إلي عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على يحيى، فقال لي عمر: تنظر في كتاب أبي وترحم على يحيى؟ فقلت: سمعته يقول: حفص بن غياث أوثق أصحاب الأعمش ولم أعلم حتى رأيت كتابه»^(٥). وقال يعقوب بن شيبه: «حفص بن غياث ثقة ثبت، إذا حدث من كتابه، ويتقن بعض حفظه»^(٦).

(١) قال عنه أحمد: ثبت ثبت متقن لا يؤخذ عليه حرف واحد. وقال علي ابن المديني: اجتمع أهل البصرة على عدالة أبي عمر الحوضي وعبد الله بن رجاء. وقال يعقوب بن شيبه: كان من المشتهين، وقال أبو حاتم: صدوق متقن. وقال الدارقطني: ثقة ثقة. ينظر: تهذيب الكمال (٢٩/٧)، تاريخ الإسلام (٥/٥٥٧)، وموسوعة أقوال الدارقطني (٢٢٠/١)، والكاشف (١١٥٢) والتقريب (١٤١٢).

(٢) تهذيب الكمال (٢٩/٧).

(٣) وثقه ابن معين والنسائي والعجلي ويعقوب بن شيبه، وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا، وقال ابن معين: جميع ما حدث به حفص ببغداد والكوفة إنما هو من حفظه. ينظر: الجرح والتعديل (١٨٥)، وسير أعلام النبلاء (٤٨٧/٧)، وميزان الاعتدال (٥٦٧/١)، والكاشف (١١٦٥)، وتهذيب التهذيب (٤١٥/٣) والتقريب (١٤٣٠).

(٤) تاريخ بغداد (٦٨/٩).

(٥) المرجع السابق (٦٨/٩).

(٦) تاريخ بغداد (٦٨/٩)، وسير أعلام النبلاء (٤٨٧/٧).

١٩- حماد بن أسامة بن زيد، القرشي، مولاهم، أبو أسامة الكوفي، ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، أخرج حديثه الجماعة مات سنة ٢٠١ هـ^(١) قال أحمد بن حنبل: « كان أبو أسامة ثبتاً، صحيح الكتاب»^(٢).

٢٠- خالد بن الحارث بن عبيد المهجيمي، أبو عثمان البصري، ثقة ثبت، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٨٦ هـ^(٣). وقال جعفر بن أبان الحافظ: سألت أبا الوليد الطيالسي عن خالد بن الحارث، ويحيى بن سعيد القطان، فقال: « يحيى أكثر منه بكثير، وأما خالد فتثقة، صاحب كتاب»^(٤).

٢١- زهير بن محمد التميمي، أبو المنذر الخراساني، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر، أخرج حديثه الجماعة مات سنة ١٦٢ هـ^(٥). قال أبو حاتم: « محله الصدق، وفي

^(١) قال عنه أحمد: كان ثبتاً، ما كان أثبتة، لا يكاد يخطئ، وقال: ما كان أرواه عن هشام بن عروة! وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الفسوي: سمعت ابن نمير يوهنه. وقال الذهبي: حديثه في جميع الصحاح، والدواوين، وهو من نظراء وكيع. ينظر: الجرح والتعديل (١٣٢/٣)، والثقات للعجلي (٣١٨/١)، وسير أعلام النبلاء (٢٧٩/٩)، وميزان الاعتدال (٥٨٨/١)، وتهذيب التهذيب (٢/٣)، الكاشف (١٢١٢)، والتقريب (١٤٨٧).

^(٢) العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (٣٩٠/١).

^(٣) قال عنه أحمد: إليه المنتهى في التثبت. وقال ابن معين: من أثبت شيوخ البصريين. وقال أبو حاتم: إمام ثقة. ينظر: الجرح والتعديل (٣٢٥/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٢٩/٩)، الكاشف (١٣٠٨)، والتقريب (١٦١٩).

^(٤) سير أعلام النبلاء (١٧٨/٩).

^(٥) قال عنه أحمد: مقارب الحديث، وقال مرة ثقة، واختلف فيه قول ابن معين كذلك: فقال مرة: ثقة، ومرة: صالح، ومرة أخرى: ضعيف. وقال ابن المديني: لا بأس به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال العيني: ضعيف.

ينظر: التأريخ الكبير للبخاري (٤٢٧/٣)، الجرح والتعديل (٥٨٩/٣)، الضعفاء للعيني (٩٢/٢)، والكامل (١٧٧/٤)، وسير أعلام النبلاء (٤٨٧/٧)، وميزان الاعتدال (٨٤/٢)، وتهذيب التهذيب (٣٤٩/٣) والكاشف (١٦٦٦)، والتقريب (٢٠٤٩).

حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه، فما حدث به من حفظه ففيه أغاليط، وما حدث من كتبه فهو صالح»^(١).

٢٢- سالم بن أبي أمية، أبو النضر، مولى عمر بن عبيد الله التيمي، المدني، ثقة ثبت، وكان يرسل، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٢٩هـ^(٢). قال أحمد الرمادي: «اجتمعت ليلة مع محمد بن مسلم بن وارة فذكرنا أصحاب شعبة، فقلت أنا: أبو النضر أثبت من وهب بن جرير. وقال هو: وهب بن جرير أثبت، فغدونا على أبي عبد الله أحمد بن حنبل فقال: أبو النضر كتب عن شعبة إملاء»^(٣).

٢٣- سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، العدوي، مولاهم، أبو عمرو المدني، ضَعَف، أخرج حديثه مسلم وأبو داود والنسائي^(٤). قال أبو سلمة التبوذكي: «ما رأيت كتاباً أصح من كتابه»^(٥). وقال ابن حجر: «صحيح الكتاب، يخطئ من حفظه»^(٦).

٢٤- سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري، مولاهم، أبو عبد الله، الأزرق، الرازي، قاضي الري، صدوق كثير الخطأ، أخرج حديثه أبو داود، والترمذي، مات سنة

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٥٩٠).

(٢) وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازي وابن سعد، وقال أبو عمر بن عبد البر: اجمعوا على أنه ثقة ثبت حسن الحديث. ينظر: الجرح والتعديل (١/١٧٩)، والثقات لابن حبان (٦/٤٠٧)، وإكمال تهذيب الكمال (٥/١٧٩)، وتهذيب التهذيب (٣/٤٣١)، والكاشف (١٧٦٦) و التقريب (٢١٦٩).

(٣) تأريخ بغداد (١٤/٦٥).

(٤) ذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي في سننه: شيخ ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: سألت ابن معين عنه فلم يعرفه، له في مسلم حديث أم زرع، واستشهد به البخاري، وروى له البخاري حديثاً في الاستعانة ينظر: الجرح والتعديل (٤/٢٩)، والثقات لابن حبان (٦/٣٥٨)، المغني في الضعفاء (ص: ٢٦٠)، ميزان الاعتدال (٢/١٤١)، تهذيب التهذيب (٤/٤١)، والكاشف (١٩٠٠) و التقريب (٢٣٢٦).

(٥) تهذيب التهذيب (٤/٤١).

(٦) التقريب (٢٣٢٦).

١٩٩١هـ^(١). قال يحيى بن معين: « ثقة كتبنا عنه كان كيساً، مغازيه أتم، ليس في الكتب أتم من كتابه»^(٢).

٢٥- سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون التميمي الدمشقي، ابن بنت شرحبيل، أبو أيوب، صدوق يخطئ، أخرج حديثه البخاري و الأربعة، مات سنة ٢٣٣هـ^(٣).

قال يعقوب بن سفيان: « صحيح الكتاب إلا أنه كان يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل»^(٤).

٢٦- سويد بن سعيد بن سهل الهروي الحدثاني، أبو محمد، صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، أخرج حديثه مسلم وابن ماجه، مات سنة ٢٤٠هـ^(٥).

^(١) قال عنه ابن معين: ثقة، وقال مرة أخرى: ليس به بأس، ووثقه ابو داود، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابو حاتم الرازي: محله الصدق، ليس بالقوي، وقال البخاري في حديثه بعض المناكير، وقال النسائي وابن راهويه: ضعيف. ووهنه ابن المديني. ينظر: الجرح والتعديل (١٦٨/٤)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٧)، التأريخ الكبير للبخاري (٨٤/٤)، الكامل (٣٦٩/٤)، المغني في الضعفاء (ص: ٢٧٥)، ميزان الاعتدال (١٩٢/٢)، تهذيب التهذيب (١٥٣/٤)، الكاشف (٢٠٤٣)، والتقريب (٢٥٠٥).

^(٢) الجرح والتعديل (١٦٩/٤). ونقلها الذهبي بالمعنى في ميزان الاعتدال (١٩٢/٢) وقال: قال ابن معين: « كتبنا عنه، وليس في المغازي أتم من كتابه».

^(٣) قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق، مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين. وكان عندي في حد لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم، وكان لا يميز. وقال النسائي: صدوق. وقال الدارقطني: ثقة عنده مناكير عن الضعفاء. وقال الذهبي: احتج به البخاري، وهو حافظ، يأتي بمناكير كثيرة. وقال أيضاً: وكان راوية عبدالوارث، وليس له في الكُتُب الستة شيء عن غيره.

ينظر: الجرح والتعديل (١٢٨/٤)، تأريخ الاسلام (٨٣٣/٥)، ميزان الاعتدال (٢١٣/٢)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٢٤٢)، تهذيب التهذيب (٢٠٨/٤)، الكاشف (٢١١١) التقريب (٢٥٨٨).

^(٤) المعرفة والتأريخ (٤٠٦/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٠٨/٤).

^(٥) قال ابن المديني: ليس بشيء. وقال البخاري: عمي، فلن ماليس من حديثه، فيه نظر. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن معين: ليس بشيء إلا أن يحدث من حفظه. وقال أبو حاتم الرازي: صدوق كثير التدليس. وقال العجلي: ثقة من أروى الناس عن علي بن مسهر. وقال البغوي: كان من الحفاظ، وكان أحمد

قال أبو زرعة : « أما كتبه فصحاح، وكنت أتبع أصوله فأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا »^(١). وقال إبراهيم بن أبي طالب: « قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟ »^(٢). قال ابن الكيال: « قلت: هذا يدل على أن مسلماً روى عنه من كتابه، وقد تقدم عن أبي زرعة أن كتبه صحاح والله أعلم »^(٣).

٢٧- شبيب بن سعيد التميمي الحنطلي، أبو سعيد، البصري، صدوق، أخرج حديثه البخاري والنسائي، مات سنة ١٨٦هـ^(٤). قال ابن المديني: « بصري ثقة، وكتابه كتاب صحيح، وقد كتبتها عن ابنه أحمد »^(٥). وقال أبو حاتم: « كان عنده كتب يونس بن يزيد

بن حنبل ينتقي عليه لولديه. وقال الذهبي: كان من أوعية العلم، ثم شاخ، وأضر، ونقص حفظه، فأتى في حديثه أحاديث مناكير، فترى مسلماً يتجنب تلك المناكير، ويخرج له من أصوله المعتبرة. ينظر: الجرح والتعديل (٢٤٠/٤)، تأريخ ابن معين- رواية ابن محرز- (ص: ٦٦)، تذكرة الحفاظ (٣٢/٢)، تهذيب التهذيب (٢٧٥/٤)، الكاشف (٢٢٧٦)، التقريب (٢٧٨٧).

^(١) تأريخ بغداد (٢٢٩/٩).

^(٢) سير أعلام النبلاء (٤١٨/١١). وقال: « ما كان لمسلم أن يخرج له في الأصول، وليته عضد أحاديث حفص بن ميسرة، بأن رواها بنزول درجة أيضاً ».

^(٣) الكواكب النيرات (ص: ٤٧١). قال السخاوي في فتح المغيب (٣٠/٢): « وذلك أن مسلماً لم يرو في صحيحه عن أحد ممن سمع حفصاً سواه ».

^(٤) قال عنه أبو زرعة الرازي، والنسائي: لا بأس به. وقال الدارقطني: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن يونس: له غرائب. وقال ابن حجر: لا بأس بحديثه برواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب. ينظر: الجرح والتعديل (٣٥٩/٤)، الثقات لابن حبان (٣١٠/٨)، تأريخ الإسلام (٣٦٨/٤)، ديوان الضعفاء (ص: ١٨٥)، تهذيب التهذيب (٣٠٦/٤)، الكاشف (٢٢٣٥)، التقريب (٢٧٣٩).

^(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٦١ / ١٢).

وهو صالح الحديث، لا بأس به»^(١). وقال ابن عدي: «حدث عنه ابن وهب بالمنكير. وحدّث شبيب عن يونس، عن الزهري نسخة الزهري أحاديث مستقيمة»^(٢).

٢٨- شجاع بن مخلد أبو الفضل البغوي، الفلاس، نزيل بغداد، وثقه ابن معين، أخرج حديثه مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، مات سنة ٢٣٥هـ^(٣). قال ابن أبي حاتم: أخبرنا أبي قال: «يقال: إن أحمد بن حنبل كان يقدمه وقال: كتابه صحيح»^(٤).

٢٩- شريك بن عبد الله النخعي، الكوفي، القاضي بواسط، أبو عبد الله، صدوق يخطيء كثيراً، تغير حفظه لما ولي القضاء بالكوفة، أخرج حديثه البخاري تعليقاً، ومسلم في المتابعات والأربعة، مات سنة ١٧٧هـ^(٥). قال يعقوب بن شيبة: «ثقة صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطربه»^(٦). وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلية^(١): «

(١) الجرح والتعديل (٣٥٩/٤).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٧/٥). وتتمه كلامه: «ولعل شيبياً بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه، فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يتعمد شيب هذا الكذب». وذكره ابن حجر في التهذيب (٣٠٧/٤) بمعناه.

(٣) قال عنه ابن معين وأبو زرعة: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال صالح بن محمد: صدوق، وذكره العقيلي في الضعفاء بنظر: الجرح والتعديل (٣٧٩/٤)، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (١٦٢/٢)، العليل ومعرفة الرجال (٦٠٣/٢) الثقات لابن حبان (٣١٣/٨)، تهذيب التهذيب (٣١٢/٤)، الكاشف (٢٢٤٤)، والتقريب (٢٧٤٨).

(٤) الجرح والتعديل (٣٧٩/٤)، وقال مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٢١٩/٦): «وفي كتاب اللالكائي عن أحمد: كان ثقة وكتابه صحيح».

(٥) قال ابن معين والنسائي عنه: ليس به بأس. وقال عنه ابن معين مرة أخرى: ثقة، ووثقه العجلي، وابن حبان. وقال أبو زرعة الرازي: ينجح بحديثه، وكان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحياناً. وقال ابن المبارك: ليس حديثه بشيء. وقال يحيى بن سعيد: لو كان قدامي لم أكتب عنه شيء. وقال الذهبي: ليس بالمتين عندهم. ينظر: تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - (ص: ١٣١)، الجرح والتعديل (٣٦٥/٤)، الثقات للعجلي (٢١٧/١) الكامل (١٠/٥)، سير أعلام النبلاء (٢٠٠/٨)، الكاشف (٢٢٧٦)، والتقريب (٢٧٨٧).

(٦) تاريخ بغداد (٣٨٤/١٠).

شريك كتبه صحاح فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، قال: ولم يسمع من شريك من كتابه إلا إسحاق الأزرق^(٢). ولم يثن يحيى بن سعيد القطان على أصوله فقد قال: « رأيت تخليطاً في أصول شريك»^(٣).

٣٠- شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم، أبو معاوية البصري، ثقة، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٦٤هـ^(٤). قال أحمد بن حنبل: « شيبان أحب إلي من الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير وهو صاحب كتاب صحيح، حديثه صالح»^(٥). وقال يحيى بن معين: « شيبان بن عبد الرحمن ثقة، كان صاحب كتاب»^(٦).

٣١- الصباح بن محارب التميمي الكوفي، نزيل الري، صدوق، أخرج حديثه ابن ماجه^(٧). قال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير: « رأيت كتابه، وكان صحيح الكتاب»^(٨).

٣٢- عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، ضعيف في حفظه، أخرج حديثه الأربعة إلا النسائي، مات سنة ١٥٦هـ^(٩). قال أبو داود السجستاني، قلت لأحمد بن صالح: « يحتج بحديث الإفريقي؟ قال: نعم، قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم»^(١٠).

(١) هو محمد بن عبد الله بن عمار، أبو جعفر الموصلبي، محدث الموصل، ولد بعد الستين ومئة: ثقة صاحب حديث، توفي سنة اثنتين وأربعين ومئتين. سير أعلام النبلاء (١١ / ٤٦٩ - ٤٧٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ١٠).

(٤) وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد والعجلي. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به. ينظر: الجرح والتعديل (٤ / ٣٥٥)، والطبقات الكبرى (٦ / ٣٧٧)، والثقات للعجلي (١ / ٢٢٤)، والثقات لابن حبان (٦ / ٤٤٩)، سير أعلام النبلاء (٧ / ٤٠٦)، تأريخ بغداد (٩ / ٢٧٤)، وتهذيب التهذيب (٤ / ٣٧٣)، الكاشف (٢٣١٦)، والتقريب (٢٨٣٣).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ٣٥٦).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ٣٥٦). تأريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٤٥٧).

(٧) قال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: صدوق، وقال العقيلي: يخالف في بعض حديثه، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: الجرح والتعديل (٤ / ٤٤٣)، والثقات لابن حبان، تأريخ الإسلام (٤ / ٨٦٥)، تهذيب التهذيب (٤ / ٤٠٨)، الكاشف (٢٣٦٨)، والتقريب (٢٨٩٧).

(٨) الجرح والتعديل (٤ / ٤٤٣) ونقله عنه في تهذيب التهذيب (٤ / ٤٠٨).

٣٣- عبد الرزاق بن همام بن نافع، مولى حمير، أبو بكر، الصنعائي، ثقة حافظ، عمي في بخر عمره، فتغير، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ٢١١ هـ^(٣). قال البخاري: « ما حدث من كتابه فهو أصح »^(٤). وقال يحيى بن معين: « ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه »^(٥).

٣٤- عبد العزيز بن محمد الدراوردي. أبو محمد الجهني مولاهم المدني صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، أخرج حديثه الجماعة، لكن البخاري روى له: مقرونا بشيخ آخر، مات سنة ١٨٧ هـ^(٦). سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: « كان كان معروفًا

^(١) ضعفه يحيى بن سعيد، وابن معين، والنسائي، وأبو زرعة، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به. ينظر: الجرح والتعديل (٥/٢٣٤)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦٦)، والضعفاء للعقيلي (٢/٣٣٢)، والكامل (٥/٤٥٧)، تهذيب التهذيب (٦/١٧٣)، الكاشف (٩/٣١٤٩)، التقريب (٢٢/٣٨٦٢).

^(٢) تأريخ بغداد للخطيب (١١/٤٧٥).

^(٣) قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة، وقال ابن عدي: حدث بأحاديث في الفضائل لم يوافق عليها، وقال الدارقطني: ثقة يخطئ على معمر في أحاديث ليست في الكتاب. وقال ابن حبان: يخطئ إذا حدث من حفظه. وقال العجلي: ثقة وكان يتشيع. ينظر: الجرح والتعديل (٦/٣٨)، الضعفاء والمتروكون (ص: ٦٩)، الكامل (٦/٥٣٨)، المغني في الضعفاء (٢/٣٩٣)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٣٤٠)، ميزان الاعتدال (٢/٦٠٩)، تهذيب التهذيب (٦/٣١٠)، الكاشف (٢٢/٣٣٦٢)، والتقريب (٤٠٦٤).

^(٤) التأريخ الكبير (٦/١٣٠).

^(٥) تأريخ دمشق (٣٦/١٨١). وفيه قال النسائي « عبد الرزاق بن همام من لم يكتب عنه من كتاب فقيه نظر، ومن كتب عنه بأخرة جاء عنه بأحاديث مناكير ».

^(٦) وثقه مالك، وابن معين، وابن المديني، وابن سعد، وقال أبو زرعة: سيء الحفظ، فرما حدث من حفظه الشيء فيخطئ. وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال النسائي ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله - يعني ابن عمر - منكر. وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: وكان يخطئ. ينظر: تأريخ ابن معين - رواية الدارمي - (١٢٤)، (١٧٤)، الجرح والتعديل (٥/٣٩٥)، الثقات لابن حبان (٧/١١٦)، سير أعلام النبلاء (٨/٣٦٦)، ميزان الاعتدال (٢/٦٣٣)، المغني في الضعفاء (٢/٣٩٩)، الكاشف (٧/٣٤٠٧)، والتقريب (١٩/٤١١٩).

بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر^(١).
 ٣٥- عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني، المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٣٠هـ^(٢). قال ابن حبان: « وكان فقيها صاحب كتاب^(٣) ».

٣٦- عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو أويس المدني، قريب مالك وصهره، صدوق يهم، أخرج حديثه الجماعة عدا البخاري، مات سنة ١٦٧هـ^(٤). قال البخاري: « ما روى من أصل كتابه فهو أصح^(٥) ».

٣٧- عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج ميسرة، أبو معمر التميمي المنقري، مولا هم، البصري، حافظ، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ٢٢٤هـ^(٦). قال عنه يعقوب بن

(١) الجرح والتعديل (٣٩٦/٥).

(٢) قال عنه أحمد: ثقة، وقال ابن معين: ثقة حجة، وقال أبو حاتم: ثقة فقيه حجة صاحب سنة. ينظر: الجرح والتعديل (٤٩/٥)، وميزان الاعتدال (٤١٨/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٠٤/٥)، الكاشف (٢٧١٠)، والتقريب (٣٣٠٢).

(٣) الثقات (٧/٧).

(٤) قال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً. وقال أبو زرعة: صالح صدوق، كأنه لين. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي: ليس بالقوي. واختلف فيه قول ابن معين، فمره ضعفه، ومرة قال: صدوق وليس بحجة. ومرة قال ليس بثقة. وقال الدارقطني: في حديثه عن الزهري شيء. ينظر: الجرح والتعديل (٩٢/٥)، والضعفاء للعقيلي (٢٧٠/٢)، تهذيب التهذيب (٢٨/٥) والكاشف (٢٨٠٣)، والتقريب (٣٤١٢).

(٥) التأريخ الكبير (٣٤/٥).

(٦) قال عنه أبو حاتم الرازي: صدوق متقن قوي الحديث، غير أنه لم يكن يحفظ، وكان له قدر عند أهل العلم. وقال أبو زرعة: كان حافظاً ثقة. وقال ابن معين: ثقة ثبت. وقال الذهبي: وكان راوية عبد الوارث، وليس له في الكتب الستة شيء عن غيره. ينظر: الجرح والتعديل (١١٩/٥)، سير أعلام النبلاء (٦٢٣/١٠)، وتأريخ الإسلام (٦٠٦/٥) تهذيب التهذيب (٣٣٦/٥)، والكاشف (٢٨٧٨)، والتقريب (٣٤٩٨).

شَيْبَةَ: «كَانَ ثِقَةً ثَبَّتًا، صَحِيحَ الْكِتَابِ، وَكَانَ يَقُولُ بِالْقَدَرِ»^(١). وَسُئِلَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ فَقَالَ: «ثَبَّتَ صَحِيحَ الْكِتَابِ كَانَ أَثْبَتَ مِنْ عَبْدِ الصَّمَدِ»^(٢)»^(٣).

٣٨- عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسنن، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٥٠هـ^(٤). قال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة صحيح الكتاب»^(٥).

٣٩- عبد الله بن هبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، صدوق، أخرج حديثه مسلم مقروناً في موضعين، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، مات سنة ١٧٤هـ^(٦).

قال يعقوب بن سفيان: قال لي أحمد بن صالح المصري: «كُتِبَ حَدِيثُ ابْنِ هُبَيْعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ»^(٧) فِي الرَّقِّ، وَكُنْتُ أَكْتُبُ عَنْ أَصْحَابِنَا فِي الْقِرَاطِيْسِ، وَأَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهِ، فَكُتِبَتْ حَدِيثُ النَّضْرِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ فِي الرَّقِّ. قَالَ يَعْقُوبُ: فَذَكَرْتُ لَهُ سَمَاعَ الْقَدِيمِ، وَسَمَاعَ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: كَانَ ابْنُ هُبَيْعَةَ طَلَاباً لِلْعِلْمِ، صَحِيحَ الْكِتَابِ. وَكَانَ أَمْلَى عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُ مِنْ كِتَابِهِ قَدِيمًا فَكُتِبَ عَنْهُ قَوْمٌ يَعْقِلُونَ الْحَدِيثَ، وَآخَرُونَ لَا يَضْبُطُونَ، وَقَوْمٌ

^(١) تأريخ الإسلام للذهبي (٦٠٦/٥).

^(٢) هو عبد الصمد بن عبد الوارث العنبري، صدوق ثبت في شعبة. التقريب (٤٠٨٠).

^(٣) تأريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٨٩ / ١).

^(٤) قال عنه ابن المبارك: ما وصف لي أحد إلا وجدته دون صفته، إلا ابن عون وحيوة بن شريح. وقال شعبة: شك ابن عون أحب إلي من يقين غيره. وقال ابن معين: هو في كل شيء ثقة. ينظر: الجرح والتعديل (١٤٥/١)، الضعفاء للعقيلي (٤٩/٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٨/٦)، الكاشف (٢٨٩٦)، التقريب (٣٥١٩).

^(٥) إكمال تهذيب الكمال (١٠٧ / ٨)، تهذيب التهذيب (٣٤٩ / ٥).

^(٦) ضعفه يحيى بن سعيد، وابن مهدي، وأحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم. ينظر: الجرح والتعديل (١٤٥/٥)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦٤)، وتأريخ الإسلام (٦٦٩/٤)، والكاشف (٢٩٣٤) والتقريب (٣٥٦٣). ولحقق الكاشف كلام متين في التعليق على حاله.

^(٧) وهو النضر بن عبد الجبار المرادي كاتب ابن هبة، وكان ثقة كما في المعرفة والتاريخ (٤٣٤/٢). وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٧٧/٥): «وكان أبو الأسود راوية عنه».

حضرُوا فلم يكتبوا وكتبوا بعد سماعهم، فوقع علمه على هذا إلى الناس، ثم لم تخرج كتبه وكان يقرأ من كتب الناس، فوقع في حديثه إلى الناس على هذا، فمن كتب بأخره من كتاب صحيح قرأ عليه على الصحة، ومن كتب من كتاب من كان لا يضبط ولا يصحح كتابه، وقع عنده على فساد الأصل»^(١).

وقال يعقوب أيضاً: «كتبتُ عن ابن رمح^(٢) كتاباً، عن ابن لهيعة، وكان فيه نحو مما وصف أحمد بن صالح، فقال: هذا وقع على رجل ضبط إملاء ابن لهيعة»^(٣).

وقد سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: «آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباؤون كانوا يأخذون من الشيخ»^(٤).

٤٠ - عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم أبو محمد المدني، وثقه ابن معين، وقال البخاري في حفظه شيء، أخرج حديثه مسلم والأربعة، مات سنة ٢٠٦ هـ^(٥). وقال عنه أبو حاتم: «ليس بالحافظ هو لين تعرف حفظه وتنكر، وكتابه

(١) المعرفة والتاريخ (١٨٤/٢) وذكره أيضاً فيه (٤٣٤/٢) وذكر كلامه هذا: ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٦/٣٢)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٦٦٨/٤) وفي سير أعلام النبلاء (١٢٩/٧) وميزان الاعتدال (٤٧٧/٢) وتذكرة الحفاظ (١٧٥/١)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٧٦/٥).

(٢) هو محمد بن رمح التجيبي مولاهم المصري الحافظ (تهذيب التهذيب: ١٦٤/٩).

(٣) المعرفة والتاريخ (٤٣٥/٢).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٤٧/٥).

(٥) قال عنه أحمد: لم يكن صاحب حديث، كان صاحب رأي مالك، وكان يفقي أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذلك. وقال البخاري: في حفظه شيء. وقال أبو زرعة والنسائي: لا بأس به. ينظر: الجرح والتعديل (١٨٤/٥)، والضعفاء للعقيلي (٣١١/٢)، والمعني في الضعفاء (٣٦٠/١)، ميزان الاعتدال (٥١٣/٢)، تهذيب التهذيب (٥١/٦)، الكاشف (٣٠١٧)، التقريب (٣٦٥٩).

أصح»(١). وقال ابن حبان : « كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ»(٢).

٤١- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة حافظ عابد، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٩٧هـ^(٣). قال أحمد: « عبد الله بن وهب صحيح الكتب عن مشايخه الذين روى عنهم، يفصل السماع من العرض، ما أصح حديثه وأثبتته. قيل له: أليس كان يسيء الأخذ^(٤)؟ قال: كان سيء الأخذ الحق، ولكن إذا نظرت في حديثه، وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً»^(٥).

٤٢- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح الأموي، مولاهم، المكّي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس، ويرسل، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٥٠هـ^(٦). قال يحيى بن سعيد

(١) الجرح والتعديل (١٨٤/٥). وميزان الاعتدال (٥١٣/٢).

(٢) الثقات لابن حبان (٣٤٨/٨).

(٣) وثقه ابن معين. وقال مرة: ليس بذاك في ابن جريح، كان يستصغر. وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق. وقال أبو زرعة: نظرت في نحو من ثمانين ألف من حديث ابن وهب بمصر، فلا أعلم أني رأيت حديثاً له لا أصل له، وهو ثقة. وقال ابن عدي: لا أعلم له حديثاً منكرًا حدث به عن ثقة. وقال الذهبي: ثقة ثبت. ينظر الجرح والتعديل (١٨٨/٥)، الكامل (٣٣٩/٥)، تهذيب التهذيب (٧١/٦)، الكاشف (٣٠٤٨)، والتقريب (٣٦٩٤).

(٤) وصف عبد الله بن وهب بسوء التحمل عن مشايخه ومن ذلك ما قاله الحميدي (كما في المعرفة والتاريخ (١٨٣/٢): « رأيت ابن وهب عند جرير الرازي، وجرير يجتبي نائم مثقل، وابن وهب نائم مثقل، وكاتبه الصبيغ بن فرج يقرأ على جرير، ويمر مر السهم في القراءة، وجرير نائم، وابن وهب نائم». وقال أحمد (كما العلل ومعرفة الرجال ١٣٠/٣): « ذكرت أنه كان يعرض له على ابن عيينة وهو نائم فتركته، وبلغني أنه كان لا يدخل في مصنفه من ذلك العرض شيئاً ثم كتبت بعد عن رجل عنه».

(٥) الجرح والتعديل (١٩٨/٥)، المعرفة والتاريخ (١٨٣/٢).

(٦) قال عنه يحيى بن سعيد: لم يكن أحد أثبت في نافع من ابن جريح فيما كتب. وقال أيضاً عن حديثه عن عطاء الخراساني: ضعيف، قيل له: إنه يقول أخبرني، قال: لاشيء، إنما هو كتاب دفعه إليه. وقال أبو حاتم الرازي: ابن جريح أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح. وقال عنه: صالح الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء في الزهري. وقال أحمد: أول من صنّف الكتب: ابن جريح وابن عروبة. قال عنه أبو زرعة: بخ، من الأئمة.

القطان: « كنا نسمي كتب ابن جريج كتب الأمانة، وإن لم يحدثك ابن جريج من كتابه لم يُنتفع به»^(١). وقال ابن معين: « ثقة في كل ما روى عنه من الكتاب»^(٢).

٤٣- عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم، البصري، ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٧٦هـ^(٣). قال ابن حجر: « وقد أشار يحيى بن القطان إلى لبنة فروى ابن المديني عنه أنه قال: ما رأيته طلب حديثاً قط، وكنت أذكره بحديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً » قال ابن حجر: « قلت: وهذا غير قاذح لأنه كان صاحب كتاب وقد احتج به الجماعة»^(٤).

٤٤- عبد الواحد بن واصل السدوسي أبو عبيدة الحداد، وثقه ابن معين، وقال أحمد: أخشى أن يكون ضعيفاً، أخرج حديثه: البخاري مقروناً والأربعة غير ابن ماجه، مات سنة ١١٩هـ^(٥). قال أحمد: « لم يكن صاحب حفظ وكان كتابه صحيحاً»^(٦).

٤٥- عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العبدي مولاهم، أبو عبيدة التنوري، البصري، ثقة ثبت، رمي بالقدر، ولم يثبت عنه، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٨٠هـ^(١).

ينظر: الجرح والتعديل (٣٥٦/٥)، وسير أعلام النبلاء (٣٢٥/٦)، تهذيب التهذيب (٤٠٢/٦)، الكاشف (٥٩٧٧)، والتقريب (٧٣٠٩).

^(١) العلل ومعرفة الرجال (٥٠٥١)، تأريخ بغداد (٤٠٤ / ١٠).

^(٢) تهذيب التهذيب (٤٠٤/٦).

^(٣) وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وقال أبو داود: عمد عبد الواحد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها، يقول: حدثنا الأعمش، حدثنا مجاهد في كذا وكذا. وقال عثمان بن سعيد: ليس بشيء. ينظر: الجرح والتعديل (٢٠/٦)، والكمال (٥٢٣/٦)، وميزان الاعتدال (٦٧٢/٢)، وتهذيب التهذيب (٤٣٤/٦)، الكاشف (٣٥٠١)، والتقريب (٤٢٤٠).

^(٤) مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص: ٤٤٣).

^(٥) وثقه أبو داود، ويعقوب بن شيبه، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، ينظر: ميزان الاعتدال (٦٧٧/٢)، و تهذيب التهذيب (٤٤٠/٦)، والكاشف (٣٥٠٨)، والتقريب (٤٢٤٩).

^(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤/٦). وميزان الاعتدال (٦٧٧/٢).

قال يزيد بن هارون: « أدركت أهل البصرة إذا اختلفوا في حديث نطقوا بكتاب عبد الوارث»^(٢).

٤٦- عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري، ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٩٤هـ^(٣). قال عنه علي بن المديني: « ليس في الدنيا كتاب عن يحيى بن سعيد الأنصاري أصح من كتابه»^(٤).

٤٧- عبيد الله بن أبي زياد الرصافي، صدوق، أخرج البخاري حديثه تعليقاً^(٥)، قال الخليلي: « صحيح الكتاب ، غير أن نسخته ليست بمشهوره»^(٦).

٤٨- عبيدة بن حميد الكوفي، أبو عبد الرحمن، المعروف بالحذاء، التيمي، صدوق ربما أخطأ، أخرج حديثه الجماعة إلا مسلم، مات سنة ١٩٠هـ^(٧). ذكره سعدويه يوماً وقال: « كان صاحب كتاب»^(٨).

(١) قال عنه أبو زرعة: ثقة. وقال النسائي: ثقة ثبت. وقال ابن سعد: ثقة حجة. أثنى شعبة على حفظه لحديث أبي التياح، وكان يحيى بن سعيد يثبته، فإذا خالفه أحد من أصحابه قال: ما قال عبد الوارث؟ وقال ابن معين: هو مثل حماد بن زيد في أيوب. وعده من أثبت شيوخ البصريين. ينظر: الجرح والتعديل (٧٥/٦)، سير أعلام النبلاء (٣٠٠/٨)، وتهذيب التهذيب (٤٤٢/٦)، والكاشف (٣٥١٠)، والتقريب (٤٢٥١).

(٢) التمييز للإمام مسلم (رقم ٣٠).

(٣) وثقه ابن معين، والعجلي، وقال ابن سعد: ثقة وفيه ضعف. وقال الذهبي: ثقة مشهور. وذكر غيره في موضع آخر وقال: لم يحدث زمن التغير بشيء. ينظر: الجرح والتعديل (٧١/٦)، والضعفاء للعقيلي (٧٥/٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٣٧/٩)، وتهذيب التهذيب (٤٤٩/٦)، الكاشف (٣٥٩١)، والتقريب (٤٢٦١).

(٤) ميزان الاعتدال (٦٨١/٢).

(٥) عده الدارقطني في ثقات أصحاب الزهري. وقال ابن سعد: كان أخا امرأة هشام بن عبد الملك، وكان الزهري لما قدم على هشام بالرصافة لزمه عبيد الله بن أبي زياد، فسمع علمه، وكتبه، فسمعها منه ابنه يوسف، وابن ابنه الحجاج بن يوسف أبي منيع. وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٢٩/٧)، تهذيب التهذيب (١٣/٧)، والكاشف (٣٥٤٦)، والتقريب (٤٢٩١).

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢٠٠/١)، وإكمال تهذيب الكمال (٢٠/٩).

(٧) قال أحمد: صالح الحديث. وقال ابن معين: ما به بأس. وقال مرة: ثقة. قال علي بن المديني: أحاديثه صحاح وما رويت عنه شيئاً، وضعفه. وقال في موضع آخر: ما رأيت أصح حديثاً منه ولا أصح رجلاً. ووثقه:

٤٩- عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار، البصري، ثقة ثبت، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ٢٢٠هـ^(٢). قال ابن سعد: « وكان ثقة كثير الحديث صحيح الكتاب»^(٣). وقال الذهبي: « كان متعنتاً في الرجال، كثير الشكل والضبط للخط. يكتب ثم يعرض على الشيخ ما سمعه»^(٤).

٥٠- عُقيل بن خالد بن عُقيل الأيلي، أبو خالد الأموي مولاهم، ثقة ثبت، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٤٤هـ^(٥). قال عبد الرحمن: قال: « سئل أبي عن عُقيل ومعمر أيهما اثبت؟ فقال: عُقيل أثبت. كان صاحب كتاب، وكان الزهري يكون بأيلة، وللزهري هناك ضيعة، فكان يكتب عنه هناك»^(٦). وقال الذهبي: « حافظ، صاحب كتاب»^(٧).

ابن سعد، والدارقطني، وعثمان بن أبي شيبة. ينظر: الجرح والتعديل (٩٢/٦)، وميزان الاعتدال (٢٥/٣)، وتهذيب التهذيب (٨١/٧)، الكاشف (٣٦٤٤)، التقريب (٤٤٠٨).

^(١) تهذيب الكمال (٢٦٠/١٩).

^(٢) قال عنه أبو حاتم الرازي: ثقة متقن متين، وقال يحيى بن سعيد القطان: ما أبالي إذا وافقني عفان من خلفني، وقال أحمد: عفان أثبت من عبد الرحمن بن مهدي، وقال العجلي: ثبت صاحب سنة. ينظر: الجرح والتعديل (٢٣١/٧)، والكامل (١٠٤/٧) وتهذيب التهذيب (٢٣٠/٧) والكاشف (٦٧٨)، التقريب (٤٦٢٥).

^(٣) الطبقات الكبرى (٢٤٢/٧).

^(٤) تاريخ الإسلام (٤٠٠/٥).

^(٥) قال عنه أبو زرعة: ثقة صدوق، وقال إسحاق بن راهويه: عقيل حافظ. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال أحمد: صالح الحديث، وفي أخرى قال: ثقة. ووثقه ابن معين والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات ينظر: الجرح والتعديل (٤٣/٧)، والثقات لابن حبان (٣٠٥/٧)، وتهذيب التاهذيب (٢٥٤/٧)، والكاشف (٣٨٦٠)، التقريب (٤٦٦٥).

^(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٣/٧).

^(٧) الكاشف (٣٨٦٠).

٥١- علي بن المبارك الهنائي، ثقة، أخرج حديثه الجماعة^(١). قال عنه البخاري: « صاحب كتاب »^(٢). وقال محمد بن عمار: سمعت يحيى بن سعيد يقول: « كان لعلي بن المبارك كتابان^(٣)، كتاب سمعه وكتاب لم يسمعه، فأما ما روينا نحن عنه فما سمع، وأما ما روى الكوفيون عنه فالكتاب الذي يسمعه »^(٤).

٥٢- عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، أخرج حديثه اصحاب السنن الأربعة، مات سنة ١١٨ هـ^(٥). قال علي بن المديني: « قال الساجي: قال ابن معين: هو ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل، وهو ضعيف، من قبيل أنه مرسل. وجد شعيب كتب عبد الله بن عمرو، فكان يرويها عن جده إرسالاً، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو غير أنه لم يسمعه »^(٦). وقال علي بن المديني: « عمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح »^(١).

^(١) وثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، ويعقوب بن شيبه، وقال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ضابطاً متقناً. ينظر: الجرح والتعديل (٢٠٣/٦)، الكامل (٣٠٨/٦)، الثقات لابن حبان (٢١٣/٧)، ميزان الاعتدال (١٥٢/٣)، تهذيب التهذيب (٣٧٥/٧)، الكاشف (٣٩٥٧) والتقريب (٤٧٨٧).

^(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ٢٦٦).

^(٣) عن يحيى بن أبي كثير كما جاء مفسراً في سؤالات أبي عبيد لأبي داود (٣٠٨/١). وذكره في تهذيب الكمال (١١٣/٢١).

^(٤) الكامل (٣٠٨/٦)، إكمال تهذيب الكمال (٣٧٢/٩).

^(٥) وثقه ابن معين، وابن راهويه، وصالح جزرة، وقال الأوزاعي: ما رأيت فرشيأ أكمل منه. وقال يحيى بن سعيد: واهي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه، وما روى عنه الثقات يذكر به. وقال الذهبي: صدوق في نفسه لا يظهر لي تضعيفه بحال، وحديثه قوي، لكن لم يخرج له في الصحيحين، فأجاداً. ينظر: الجرح والتعديل (٢٣٨/٦)، الكامل (٢٠١/٦)، المغني في الضعفاء (٤٨٤/٢)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٤٠٥)، تهذيب التهذيب (٤٨/٨)، الكاشف (٤١٧٣)، التقريب (٥٠٥٠).

^(٦) تهذيب التهذيب (٥٤/٨) قال ابن حجر معلقاً: « فإذا شهد له بن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعه، وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل والله أعلم ». قال بشار في ترجمة عمرو بن شعيب في (تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٧٥/٢٢): « إنما تشددوا في عدم

٥٣- مالك بن إسماعيل النهدي، أبو غسان الكوفي، ثقة متقن، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ٢١٧هـ^(٢). قال العجلي: « وكان صحيح الكتاب »^(٣). وقال يعقوب بن شيبة: « ثقة، صحيح الكتاب »^(٤). وقال أبو حاتم: « كان أبو غسان يملئ علينا من أصله، ولا يملئ حديثاً حتى يقرأه، وكان ينحو، ولم أر بالكوفة أتقن من أبي غسان لا أبو نعيم ولا غيره »^(٥).

٥٤- محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البصري، لقبه عارم، ثقة ثبت تغير في آخر عمره، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ٢٢٤هـ^(٦). قال محمد بن يحيى الذهلي: « حدثنا عارم، وكان بعيداً من العرامة »^(٧)، صحيح الكتاب، وكان ثقة^(٨).

الاحذ من الصحيفة آنذاك بلا سماع، بكثرة أماكن يدخل الكتابة آنذاك من التصحيف لعدم وجود الشكل والنقط يومئذ وإلا فصحيفة عبد الله بن عمرو الصادقة معروفة.»^(١) تهذيب التهذيب (٥٥/٨).

^(٢) قال عنه ابن معين: ليس بالكوفة أتقن من أبي غسان، وقال مرة: هو أجود كتاباً من أبي نعيم. وقال عثمان بن أبي شيبة: صدوق ثبت متقن. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: صدوق، ينظر: الجرح والتعديل (٢٠٦/٨) والكامل (١١٨/٨) وسير أعلام النبلاء (٤٣٢/١٠) و تهذيب التهذيب (٣/١٠). الكاشف (٥٢٣٩)، التقريب (٦٤٢٤).^(٣) الثقات (ص: ٤١٧).

^(٤) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (٣٢٠/١).

^(٥) الجرح والتعديل (٢٠٦/٦-٢٠٧).

^(٦) قال عنه أبو حاتم: إذا حدثك عارم فاختم عليه، وعارم لا يتأخر عن عفان، وكان سليمان بن حرب يقدم عارماً على نفسه. قال عنه الدارقطني: ثقة. وقال الذهبي: حافظ صدوق مكثر. ينظر: الجرح والتعديل (٥٨/٨)، ميزان الاعتدال (٧/٤)، المغني في الضعفاء (٦٢٤/٢) تهذيب التهذيب (٤٠٢/٩)، الكاشف (٥١١٤)، والتقريب (٦٢٢٦).

^(٧) والعرامة: الشدة والشراسة كما في المعجم الوسيط (ص: ٥٩٧).

^(٨) إكمال تهذيب الكمال (٣١١/١٠)، تهذيب التهذيب (٤٠٥/٩)، فتح المغيبي للسخاوي (٣٧٥/٤).

٥٥- محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري، المعروف بالزمن، ثقة ثبت، أخرج حديثه الجماعة، كان هو وبندار فرسي رهان، مات سنة ٢٥٢هـ. (١) قال ابن حبان: « كان صاحب كتاب، لا يحدث إلا من كتابه » (٢).

٥٦- محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر، بندار، ثقة، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ٢٥٢هـ (٣). قال إبراهيم بن أورمة الأصبهاني: « حدث عمرو بن علي- يعني أبا حفص الفلاس- بحديث عن يحيى القطان، فبلغه أن بنداراً قال: ما نعرف هذا من حديث يحيى! فقال أبو حفص: وبلغ بندار إلى أن يقول ما نعرف؟ قال إبراهيم: وصدق أبو حفص، بندار رجل صاحب كتاب، وأما أن يأخذ على أبي حفص فلا » (٤).

٥٧- محمد بن بشر العبدي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ٢٠٣هـ (٥). قال أحمد: « قد كان ابن بشر جيد الكتاب » (٦).

٥٨- محمد بن جابر بن سيار الحنفي اليمامي، أبو عبد الله، السحيمي، ضعيف، ذهب كتبه، فسأه حفظه، وخلط كثيراً، أخرج حديثه أبو داود وابن ماجه، مات بعد ١٧٠هـ (١).

(١) قال عنه أحمد: ثقة، وقال الذهلي: حجة، وقال الدارقطني: أحد المحدثين الثقات، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق. ينظر: ميزان الاعتدال (٢٤/٤)، وإكمال تهذيب الكمال (٣٢٩/١٠)، وتهذيب التهذيب (٤٢٧/٩) الكاشف (٥١٣٤) والتقريب (٦٢٦٤).

(٢) الثقات (١١١/٩).

(٣) قال عنه أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: صالح لا بأس به. وكان يحيى القطان يستضعفه. وقال العلجلى: ثقة كبير، وقال الذهبي: ثقة صدوق. ينظر: الجرح والتعديل (٢١٤/٧)، وميزان الاعتدال (٤٩٠/٣)، وتهذيب التهذيب (٧٠/٩)، والكاشف (٤٧٤٠)، والتقريب (٥٧٥٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٨١/٨).

(٥) قال عنه أبو داود: هو أحفظ من كان بالكوفة، وثقه: ابن معين- وقال عنه مرة: لا بأس به- ويعقوب بن شيبه، وابن سعد، وابن قانع. ينظر: الجرح والتعديل (٢١٠/٧)، تهذيب التهذيب (٧٣/٩)، الكاشف (٤٧٤٢)، والتقريب (٥٧٥٦).

(٦) موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله (٢٤٢/٣) رقم ٢٢٨٢.

قال أبو زرعة وأبو حاتم: «من كتب عنه كتب عنه باليمامة وبمكة، وهو صدوق، إلا أن في احاديثه تخاليط، وأما أصوله فهي صحاح»^(٢).

وقال ابن المبارك في تاريخه: «مررت به وهو بمنى يحدث الناس، فرأيت أنه لا يحفظ حديثه، فقلت له: أيها الشيخ! إنك حدثتني بكذا وكذا، قال فجاءني إلى رحلي ومعه كتابه، فقال لي: انظر، فنظرت فإذا هو صحيح، فقلت لا تحدث إلا من كتابك»^(٣).

٥٩- محمد بن جعفر الهذلي مولاهم، البصري، غندر، ثقة، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٩٣هـ^(٤). قال علي ابن المديني: قال وكيع: «ما فعل الصحيح الكتاب؟ يعني غندراً، قال علي: وهو أحب إلي من عبد الرحمن في شعبة»^(٥). قال عبد الله بن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم»^(٦). وقال ابن معين: «كان غندر أصح الناس كتاباً، أراد بعض الناس أن يخطئه فلم يقدر»^(٧).

^(١) ضعفه ابن معين، والنسائي وأحمد. وقال أبو زرعة: ساقط الحديث. وقال أبو حاتم: ذهب كتبه آخر عمره، وساء حفظه، وكان يلحقن. ينظر الجرح والتعديل (٢١٩/٠٧)، والكامل (٣٣٠/٧)، وميزان الاعتدال (٤٩٦/٣)، وتهذيب التهذيب (٨٨/٩)، الكاشف (٤٧٦٢)، والتقريب (٥٧٧٧).

^(٢) الجرح والتعديل (٢٢٠/٧) وذكر هذا الكلام العلائي في المختلطين بنحوه (ص: ١٠٨).

^(٣) تهذيب التهذيب (٨٩/٩).

^(٤) وثقه يحيى بن سعيد. وقال ابن مهدي: كان صدوقاً، وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة. وقال ابن حبان: وكان من خيار عباد الله، ومن أصحابهم كتاباً على غفلة فيه. ينظر: الجرح والتعديل (٢٢١/٧)، والثقات لابن حبان (٥٠/٩)، وتهذيب التهذيب (٩٦/٩)، والكاشف (٤٧٧١) والتقريب (٥٧٨٧).

^(٥) التاريخ الأوسط للبخاري (٢٧٣/٢). والتاريخ الكبير له (٥٧/١).

^(٦) الجرح والتعديل (٢٧١/١).

^(٧) تاريخ ابن معين (٥٠٨/٢).

- ٦٠- محمد بن رافع بن أبي زيد، واسمه سابور القشيري، مولاهم، أبو عبد الله، النيسابوري، ثقة عابد، أخرج حديثه الجماعة إلا ابن ماجه، مات سنة ٢٤٥هـ^(١). قال عنه مسلم بن الحجاج: « ثقة مأمون صحيح الكتاب »^(٢).
- ٦١- محمد بن شعيب بن شابور الدمشقي، روى عنه ابن المبارك ووثقه، أخرج حديثه الأربعة، مات سنة ١٩٩هـ^(٣). قال عثمان بن سعيد الدارمي عن دحيم: « ثقة، والوليد^(٤) كان أحفظ منه، وكان محمد إذا حدث بالشيء من كتبه حدثه صحيحاً »^(٥).
- ٦٢- محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمرو بن درهم الأسدي، مولاهم، أبو أحمد الزبيري، الكوفي، ثقة ثبت، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ٢٠٣هـ^(٦). قال ابن نمير: « أبو أحمد النميري صدوق، في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري، ما علمت إلا خيراً، مشهور بالطلب، ثقة صحيح الكتاب »^(٧).

(١) قال عنه النسائي: ثقة مأمون. وقال أبو زرعة: شيخ صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: الجرح والتعديل (١٦٠/٩)، وتهذيب التهذيب (٧/٢٥٤) والكاشف (٤٨٤٣)، والتقريب (٥٨٧٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/١٦٢).

(٣) قال عنه أحمد: ما أرى به بأساً، وما علمت إلا خيراً. وقال أبو حاتم: سكتوا عنه. وثقه: ابن عمار ودحيم، وقال أبو داود: ثبت. وقال العجلي: شامي ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: الجرح والتعديل (٢٨٦/٧)، الثقات لابن حبان (٩/٥٠)، ميزان الاعتدال (٣/٥٨٠)، تهذيب التهذيب (٩/٢٢٢)، الكاشف (٤٩٠٥)، والتقريب (٥٩٥٨).

(٤) الوليد بن مسلم: ثقة كثير التدليس والتنسوية (التقريب: ٧٤٥٦).

(٥) تهذيب الكمال للمزي (٢٥/٣٧٤)، تهذيب التهذيب (٩/٢٢٣)، وقال في التقريب (٥٩٥٨): « صدوق صحيح الكتاب ».

(٦) قال عنه ابن معين: ثقة، وفي أخرى قال: لا بأس به، وقال أبو زرعة وابن نمير وابن سعد: صدوق، وقال أبو حاتم: حافظ للحديث عابد مجتهد له أوهام، قال أحمد: كثير الخطأ في حديث سفيان. ينظر: الجرح والتعديل (٧/٣٩٧) وذكره ابن حبان في الثقات (٩/٥٨) وتهذيب التهذيب (٩/٢٥٤) والكاشف (٤٩٥٠) والتقريب (٦٠١٧).

(٧) تهذيب التهذيب (٩/٢٥٥).

٦٣- محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي، مولا هم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلّس، أخرج حديثه الجماعة إلا أن البخاري قرنه مات سنة ١٢٨هـ^(١). نقل يعقوب بن سفيان: « قال ابن بكير: وأخبرني حبيش بن سعيد^(٢) عن الليث بن سعد، قال: جئت أبا الزبير فأخرج إليّ كتباً، فقلت: سمعك من جابر؟ قال: ومن غيره. قلت: سمعك من جابر. فأخرج إليّ هذه الصحيفة»^(٣).

٦٤- محمد بن ميمون السكري، أبو حمزة، المروزي، ثقة فاضل، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٦٧هـ^(٤). قال عنه عبد الله بن المبارك: « صحيح الكتب»^(١).

^(١) وثقه ابن معين والنسائي ويعقوب بن شيبه، وقال ابن المديني: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن عدي: « روى مالك، عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حديث عنه مالك؛ فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق وثقة لا بأس به» ينظر: الجرح والتعديل (١/١٥١)، والكامل في ضعفاء الرجال (٧/٢٩٣) ومن تكلم فيه وهو موثق (ص: ٤٧٢)، وميزان الاعتدال (٤/٣٧)، وتهذيب التهذيب (٩/٤٤٠)، والكاشف (٩/٥١٤٩)، التقريب (٦٢٩١). وقد أورد له محمد عوامة في تعليقه على الكاشف وحاشيته دراسة موسعة مائة قل نظيرها.

^(٢) هو: حبيش بن سعيد بن عبد العزيز بن أبان المصري، يكنى أبا القاسم. حدث عن ليث بن سعد، وروى عنه يحيى بن بكير. توفي سنة ثمان ومائتين كما في تاريخ ابن يونس المصري (١/١٠٨)، وذكره ابن قطلوبغا في: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (١/١٤٠).

^(٣) المعرفة والتاريخ (٢/١٤٢). ونقل هذا القول ابن القطان في: بيان الوهم والإيهام (٤/٣٢١) من طريق سعيد بن أبي مریم، حدثنا الليث بن سعد، قال: « قدمت مكة فجئت أبا الزبير، فدفع إليّ كتابين، فانقلبت بهما، فقلت في نفسي: لو عاودته، فسألته: أسمع هذا كله من جابر؟ ورجعت إليه فقلت له: هذا كله سمعته من جابر؟ فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حدثت عنه، فقلت: أعلم لي على ما سمعت، فأعلم لي على هذا الذي عندي» ونقله العلامي في جامع التحصيل (ص: ١١٠) وابن حجر في تعريف أهل التقديس (ص: ٥٩).

^(٤) وثقه ابن معين، وقال أحمد: ما بحديثه عندي بأس، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال النسائي: لا بأس بأبي حمزة، إلا أنه قد كان ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: صدوق إمام مشهور. ينظر: الجرح والتعديل (٨/٨٠)، والثقات لابن

٦٥- معلى بن هلال بن سويد الكوفي ابو عبد الله الطحان، اتفق النقاد على تكذيبه، أخرج حديثه ابن ماجه^(٢)، قال علي بن المديني: سمعت وكيعاً يقول: « أتينا معلى بن هلال، وإن كتبه لمن أصح الكتب، ثم ظهرت منه أشياء، ما نقدر أن نحدث عنه بشيء»^(٣).

٦٦- موسى بن عقبة بن أبي عياش، مولى آل الزبير، ثقة فقيه، إمام في المغازي، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٤١ هـ^(٤). قال أبو بكر بن أبي خيثمة: كان ابن معين يقول: « كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح هذه الكتب»^(٥).

٦٧- نافع بن عمر بن عبد الله الجمحي، المكي، ثقة ثبت، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٦٩ هـ^(٦). قال عنه أحمد: « ثبت ثبت صحيح الكتاب»^(٧).

حبان(٤٢٠/٧)، وميزان الاعتدال(٥٣/٤)، وتهذيب التهذيب(٤٨٦/٩)، و الكاشف(٥١٨٤) و التقريب(٦٣٤٨).

(١) الجرح والتعديل(٨١/٨).

(٢) كذبه يحيى بن سعيد ووكيع بن الجراح و احمد وابن معين وغيرهم وقال النسائي: متروك الحديث . ينظر: الجرح والتعديل(٣٣١/٨)، والضعفاء والمتروكون للنسائي، وميزان الاعتدال(١٥٢/٤)، وتهذيب التهذيب(٢٤٠/١٠)، الكاشف(٥٥٦٥)، والتقريب(٦٨٠٧). قلت: ينبغي دراسة أحاديثه التي أخرجها ابن ماجه ليعلم ما عذره في تخريجها وقد اتفق أهل العلم على تكذيبه.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال(٣٠٠ / ٢٨).

(٤) كان مالك بن أنس إذا قيل له مغازي من نكتب؟ قال: عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة. ووثقه أيضاً: ابن معين، وأبو حاتم. وقال الذهبي: ثقة حجة. ينظر: الجرح والتعديل(١٥٤ / ٨)، وميزان الاعتدال(٢١٤/٤)، وتهذيب التهذيب(٣٦٠/١٠)، والكاشف(٥٧١٧)، والتقريب(٦٩٩٢).

(٥) تهذيب التهذيب(٣٦٢/١٠) وكأنه يقصد كتب المغازي .

(٦) قال عنه ابن مهدي: من أثبت الناس، ووثقه: أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، ينظر: الجرح والتعديل(٤٥٦/٨)، وميزان الاعتدال(٢٤١/٤)، تهذيب التهذيب(٤٠٩/١٠)، والكاشف(٥٧٨٥)، والتقريب(٧٠٨٠).

(٧) تذكرة الحفاظ(٢١٣ / ١)، تهذيب التهذيب(٤٠٩/١٠).

٦٨- نوح بن أبي مريم، أبو عصمة المروزي، مشهور بكنيته، تركوه، أخرج حديثه الترمذي، مات سنة ١٧٣هـ^(١). قال علي بن الحسن بن شقيق^(٢): « كان أبو عصمة صحيح الكتاب، إلا أنه ابتلي بالقضاء »^(٣).

٦٩- هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي، البصري، ثقة ثبت، أخرج حديثه الجماعة. مات سنة ١٢٧هـ^(٤). قال عنه أبو حاتم الرازي: « ما رأيت بعده قط كتاباً أصح من كتابه »^(٥).

٧٠- هشام بن يوسف الصنعائي، أبو عبد الرحمن القاضي، ثقة، أخرج حديثه الجماعة إلا مسلم، مات سنة ١٩٧هـ^(٦). قال أبو زرعة: « كان هشام أصحَّ اليمانيين كتاباً »^(١).

^(١) قال عنه أحمد: يروي أحاديث مناكير، لم يكن في الحديث بذاك. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال مسلم وأبو حاتم: متروك الحديث. وقال ابن المبارك: يضع الحديث كما يضع معلى بن هلال. وقال الحاكم: وضع حديث فضائل القرآن الطويل. ينظر: الجرح والتعديل (٤٨٤/٨)، والكمال (١٠١/٨، ٢٩٩)، والمغني في الضعفاء (٧٠٣/٢)، وميزان الاعتدال (٢٧٩/٤)، وتهذيب التهذيب (٤٨٦/١٠)، والكاشف (٥٨٩٤)، والتقريب (٧٢١٠). قلت: ما عذر الترمذي في تخريج حديثه؟

^(٢) علي بن الحسن بن شقيق، ثقة حافظ، مات سنة ٢١٥هـ. (التقريب ٤٧٠٦).

^(٣) إكمال تهذيب الكمال (٩٦ / ١٢).

^(٤) قال عنه أحمد: متقن. وقال أبو حاتم: إمام فقيه عاقل ثقة. وقال الذهبي: حجة وفاقاً. ينظر: الجرح والتعديل (٦٥/٩)، ميزان الاعتدال (٣٠١/٤)، الكاشف (٥٩٧١)، والتقريب (٧٣٠١).

^(٥) تهذيب الكمال (٢٣١/٣٠).

^(٦) قال عنه ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة متقن. وقال ابن عدي: روى عنه الأئمة من الناس، وهو ثقة. وقال الخليلي: ثقة متفق عليه. وقال الحاكم: ثقة مأمون. وقال عبد الرزاق: إذا حدثكم القاضي - يعني هشام بن يوسف - فلا عليكم أن لا تكتبوا عن غيره. ينظر: الجرح والتعديل (٧٠/٩)، والكمال (٤١٤/٨)، وتهذيب التهذيب (٥٧/١١)، والكاشف (٣٤٦٣)، والتقريب (٤١٩٣).

٧١- همام بن منبه بن كامل الصنعاني، أبو عتبة، أخو وهب، ثقة، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٣٢هـ^(٢). قال الخزرجي: « له عن أبي هريرة نسخة صحيحة »^(٣).

٧٢- همام بن يحيى بن دينار العوذى، البصري، ثقة، ربما وهم، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٦٣هـ^(٤). قال يزيد بن زريع: « كتابه صالح، وحفظه لا يساوي شيئاً »^(٥). وقال أبو حفص الفلاس: كان عبد الرحمن بن مهدي يقول: « إذا حدث همام من كتابه فهو صحيح، وكان يحيى بن سعيد لا يرضى كتابه ولا حفظه »^(٦). وسئل أبو حاتم عن همام، وأبان العطار^(٧) من تقدم منهما؟ قال: « همام أحب إليّ ما حدث من كتابه،

^(١) الجرح والتعديل (٧١/٩). وتهذيب التهذيب (٥٧/١١). ولفظه في الجرح: « قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: وسألته عن هشام بن يوسف، ومحمد بن ثور، وعبد الرزاق، فقال: كان هشام أصحهم كتاباً ».

^(٢) وثقه ابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: الجرح والتعديل (١٠٧/٩) والثقات لابن حبان (٥١٠/٥)، وتهذيب التهذيب (٦٧/١١)، والكاشف (٤٧٦٢)، والتقريب (٥٧٧٧).

^(٣) خلاصة التهذيب (٤١١/١).

^(٤) قال أحمد: همام ثبت في كل المشايخ. وقال ابن معين، وأبو حاتم: ثقة في حفظه شيء. وكان يحيى بن سعيد لا يرضى حفظه، ولا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يرضاه. وقال أبو زرعة: بصري لا بأس به. ينظر: الجرح والتعديل (١٠٧/٩)، والكامل (٤٤٢/٨)، وميزان الاعتدال (٣٠٩/٤)، وتهذيب التهذيب (٦٧/١١) والكاشف (٥٩٨٦)، والتقريب (٧٣١٩).

^(٥) الضعفاء (٣١١/٦).

^(٦) الضعفاء (٣١٢/٦). ولعل موقف يحيى بن سعيد منه ناتج عن ما ذكره عفان بن مسلم عنه حيث قال: « كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يُجَالَفُ فيه فلا يرجع، قال: ثم رجعت بعد فنظر في كتبه، فقال: يا عفان، كنا نخطئ كثيرا فنستغفر الله تعالى » كما في الضعفاء للعقيلي (٣١٣/٦). وقال عفان كما في الجرح والتعديل (١٠٨/٩): « كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه فلما قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماما في كثير مما كان يحيى ينكره عليه فكف يحيى بعد عنه ». قلت: ظهر أثر المقارنة بين كتاب همام، وكتاب معاذ بن هشام، فلما اتفقا ترك يحيى بن سعيد الإنكار على همام.

^(٧) هو أبان بن يزيد العطار، ثقة له أفراد كما في التقريب (١٤٣).

وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط»^(١). وقال الساجي: « صدوق، سيئ الحفظ، ما حدث من كتاب فهو صالح، وما حدث من حفظه فليس بشيء»^(٢).

٧٣- الوضاح بن عبد الله اليشكري، أبو عوانة، ثقة ثبت، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٧٦هـ^(٣). سئل أحمد بن حنبل: « أبو عوانة اثبت أم شريك؟ قال: إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه فرمما وهم»^(٤). وقال أبو زرعة: «ثقة إذا حدث من كتابه»^(٥). وقال عفان بن مسلم: «كان أبو عوانة صحيح الكتاب، ثبتاً، كثير العجم، والنقط»^(٦). وقال يحيى بن معين: « إذا اختلف أبو عوانة وشريك فالقول قول أبي عوانة» قال يحيى: « أبو عوانة صحيح الكتاب، ثقة، مقنع»^(٧). وقال يعقوب بن شيبة: « أبو عوانة ثبت صحيح الكتاب، وحفظه صالح»^(٨).

٧٤- الوليد بن يزيد العُدري، أبو العباس البيروتي، ثقة ثبت، أخرج حديثه أبو داود والنسائي، مات سنة ٢٠٣هـ^(٩). قال الأوزاعي: « عليكم بكتب الوليد بن يزيد فإنها

(١) الجرح والتعديل (١٠٩/٩).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٦٧/١٢).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٤٠/٩)، الثقات لابن حبان (٥٦٢/٧)، وتهذيب التهذيب (١١٦/١١)،

والكاشف (٦٠٤٩) والتقريب (٧٤٠٧).

(٤) الجرح والتعديل (٤٠/٩). سير أعلام النبلاء (٢١٨/٨).

(٥) الجرح والتعديل (٤٠/٩).

(٦) سير أعلام النبلاء (٢١٨/٨).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (٢١٧/١٢).

(٨) المرجع السابق (٢١٩/١٢).

(٩) قال عنه دحيم وأبو داود: ثقة، وكان محمد بن يوسف الطباع يقول: هو أثبت أصحاب الأوزاعي. وقال

الدارقطني: ثقة ثبت. وقال الحاكم: ثقة مأمون. ووثقه غيرهم. ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٥٠/١٢)،

وتهذيب التهذيب (١٥١/١١)، والكاشف (٦٠٩٢)، والتقريب (٧٤٥٤).

صحيحة»^(١). وقال: « ما عرض علي كتاب أصح من كتاب الوليد بن مزيد»^(٢). وقال أبو مسهر: « كان ثقة، ولم يكن يحفظ، وكانت كتبه صحيحة»^(٣).

٧٥- يحيى بن الضُّرَيْس البجلي، ثقة، أخرج حديثه مسلم والترمذي، مات سنة ٢٠٣هـ^(٤). سئل عبد الرحمن يعني ابن الحكم بن بشير^(٥) عن يحيى بن الضريس فقال: « كان صحيح الكتب، جيد الأخذ، وكان بهز بن أسد يثنى عليه، وعرفه»^(٦).

٧٦- يحيى بن سليم الطائفي، نزيل مكة، صدوق سيء الحفظ، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٩٥هـ^(٧). قال الإمام أحمد: «كان قد أتقن حديث ابن خثيم، وكانت عنده

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٣ / ٢٧١).

(٢) تهذيب التهذيب (١١ / ١٥١). وفيه: « قال محمد بن بركة أخرج إلي سعد أصول العباس-يعني ابن الوليد- فإذا أكثرها: سمعت الأوزاعي، سمعت الأوزاعي». لهذا قال النسائي: « هو أحب إلينا في الأوزاعي، لا يخطيء، ولا يدلس»

(٣) تاريخ الإسلام (٥ / ٢١٥).

(٤) قال عنه ابن معين: كيس ثقة. وقال أبو حاتم الرازي: كان عنده عن حماد بن سلمة عشرة آلاف، وعن الثوري عشرة آلاف أو نحوه. وقال وكيع: كان من حفاظ الناس، لولا أنه خلط في حديثين. ينظر: الجرح والتعديل (٩ / ١٥٨) وإكمال تهذيب الكمال (١٢ / ٣٢٨)، تهذيب التهذيب (١١ / ٢٣٢)، والكاشف (٦١٨٦)، والتقريب (٧٥٧١).

(٥) ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥ / ٢٢٧) وقال: سمعت محمد بن مسلم يقول: « كان عبد الرحمن بن الحكم أعلم الناس بشيوخ الكوفيين».

(٦) الجرح والتعديل (٩ / ١٥٩). تهذيب التهذيب (١١ / ٢٣٣).

(٧) قال عنه ابن معين: ثقة. وقال مرة: ليس به بأس. وقال أحمد: رأيته يخلط في أحاديثه فتركته. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه، ولا يحتج به. قال الدارقطني: كان سيئ الحفظ. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم. وقال الساجي: صدوق يهتم في الحديث، أخطأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمر، ولم يحمده أحمد. ينظر: الجرح والتعديل (٩ / ١٥٦)، والكمال (٩ / ٦٢)، ميزان الاعتدال (٤ / ٣٨٤)، إكمال تهذيب الكمال (١٢ / ٣٢٣) الكاشف (٦١٨٠)، والتقريب (٧٥٦٣).

في كتاب، فقلنا له: أعطنا كتابك فقال: أعطوني مصحفاً رهناً قال: قلنا: نحن غرباء من أين لنا مصحف»^(١). وفرق يعقوب بن سفيان بين ما حدث من كتابه وما حدث من حفظه فقال عنه: «سني رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظاً فيعرف وينكر»^(٢).

٧٧- يونس بن يزيد بن أبي التجداد الأيلي، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ، أخرج حديثه الجماعة، مات سنة ١٥٩هـ^(٣). وكان ابن المبارك يقول: «كتابه صحيح قال ابن مهدي: وأقول أنا كتابه صحيح»^(٤). وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: «ما أحد أعلم بحديث الزهري من معمر، إلا ما كان من يونس الأيلي، فإنه كتب كل شيء هناك»^(٥).

وكان الإمام أحمد لا يثق في حفظه، فقد قال عنه: «إذا حدث من حفظه يخطئ»^(٦). وأعل حديثاً رواه يونس بأنه وهم وقال: «هذا الوهم من يونس؛ لعله حدثه حفظاً»^(٧).

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/٤٨٠ رقم الترجمة ٣١٥٠)، والضعفاء للعقيلي (٤/٤٠٦ رقم الترجمة ٢٠٣٠).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/٥١). وتهذيب التهذيب (١١/٢٢٧).

(٣) وثقه ابن معين والعجلي، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أحمد بن صالح: نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً. وقال وكيع: «لقبت يونس بن يزيد الأيلي وذاكرته بإحاديث الزهري المعروفة وجهدت أن يقيم لي حديثاً فما أقامه». وقال الذهبي: أحد الأثبات. قلت: وهذا يدل على أن ثناءهم عليه إنما هو باعتبار كتابه. ينظر: الجرح والتعديل (٩/٢٤٨)، وميزان الاعتدال (٤/٤٨٤)، وتهذيب التهذيب (١١/٤٥٠)، والكاشف (٦٤٨٠) والتقريب (٧٩١٩).

(٤) الجرح والتعديل (٩/٢٤٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (٦/٢٩٨).

(٦) شرح علل الترمذي (٢/٧٦٥).

(٧) سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي (٢/٦٦٣).

الخاتمة

النتائج:

١- كل من قالوا عنه (كتابه صحيح)- إلا ما ندر- وجد أنه من الرواة الذين تُكلم فيهم ولو بغير وجه حق . ولعله لأجل ذلك نص على صحة كتابه للتفريق بين حاله إذا حدث من حفظه، وحاله إذا حدث من كتابه. فلا ينبغي الاستعجال في الحكم برد حديث الراوي الموصوف بصحة الكتاب، لمجرد أنه ضعيف في حفظه، لما يحتمل أنه نقل عنه من كتابه، لاسيما إن كان من رجال الصحيحين كسويد بن سعيد، وإسماعيل بن أبي أويس، وإسحاق بن أبي فروة وأمثالهم.

٢- ظهر لي من هذا البحث أن بعض من كتب في الرجال-وهو يترجم لهؤلاء الرجال- يذكر حال الرجل منهم، ويفعل ذكر كتابه الصحيح، وهو مهم في بيان حاله، إذا حدث منه.

٣- تبين أن للكتاب الصحيح فوائد كثيرة أبرزها: أنه من وسائل الدفاع عن الصحيحين، إذا علم أن الشيخين ينتقيان من كتاب الراوي المتكلم فيه ما علما صحته. وأن كتابه يجبر ضعف حفظه. وأنه من الأدوات التي يكشف بها العلة في حديث الراوي وذلك بالمقارنة بين ما حدث به من حفظه وبين ما في كتابه.

٤- الراوي الموصوف بصحة الكتاب ينبغي أن يكون كتابه له أثر في الحكم عليه، فلا يساوى بالراوي الذي لم يوصف بهذا الوصف .

التوصيات :

أوصي بأن يدرس الرواة المتكلم فيهم ولهم كتب صحيحة، ويبين أثر كتبهم في الحكم عليهم.

فهرس المصادر والمراجع

- الأدب المفرد للبخاري ت: عبد الباقي، دار البشائر بيروت، ط ١٤٠٩هـ، ٣هـ.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث-المنتخب- للخليلي، ت: محمد إدريس، مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.
- إعلام الموقعين لابن القيم، ت: مشهور آل سلمان، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، ت: عادل محمد وزميله، القاروق الحديثه، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض، ت: السيد صقر، دار التراث، ط ١، ١٣٧٩هـ.
- بحر الدم لابن عبد الهادي، ت: روحية، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان، ت: آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
- تأريخ ابن معين- رواية ابن محرز- (معرفة الرجال)، ت: محمد القصار، مجمع اللغة، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- تأريخ ابن معين- رواية الدارمي- ت: أحمد نور سيف، دار المأمون، دمشق.
- تأريخ ابن معين- رواية الدوري- ت: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- تأريخ أبي زرعة الدمشقي، ت: رجب عبد المقصود، مكتبة الزهبي، الكويت، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- تأريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين، ت: القشقري، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- التأريخ الأوسط للبخاري، ت: إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٧هـ.
- التأريخ الكبير للبخاري، ت: عبد المعيد خان، دار المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن.
- تأريخ بغداد للخطيب، ت: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

- تاريخ دمشق لابن عساكر ت: عمرو العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.
- تحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١٤٢٤، ١هـ.
- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين لزين الدين العراقي، ت: الحداد، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- تعريف أهل التقديس، لابن حجر، ت: عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمّان، ط ١٤٠٣، ١هـ.
- تقييد العلم، للخطيب البغدادي، إحياء السنة النبوية، بيروت.
- تكملة المعاجم العربية، تأليف: رينهارت، نشرته: وزارة المعارف بالعراق، ط ١، ١٩٩٧م.
- تلخيص الحبير لابن حجر، دار الكتب العلمية، ط ١٤١٩، ١هـ.
- تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، ت: سامي الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط ١٤٢٨، ١هـ.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الباطيل، للمعلمي، المكتب الإسلامي، ط ١٤٠٦، ٢هـ.
- تهذيب التهذيب لابن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦هـ.
- تهذيب الكمال يوسف المزي، ت: بشار عواد، الرسالة، بيروت، ط ١٤٠٠، ١هـ.
- توضيح المشتبه لابن ناصر الدين، ت: العرقسوسي، الرسالة، ط ١، ١٩٩٣م.
- الثقات لابن حبان، ت: عبد المعيد خان، دائرة المعارف بميدراآباد الدكن، الهند، ط ١٣٩٣، ١هـ.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، ت: حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
- جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر وزملائه، شركة البابي، ط ٢، ١٣٩٥هـ.
- الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ت: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدآباد الدكن، ط ١، ١٢٧١هـ.

خلاصة التذهيب، للخزرجي، ت: أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٥، ١٤١٦هـ.

ديوان الضعفاء للذهبي، ت: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة، مكة، ط١٣٨٧، ٢هـ.
رجال صحيح مسلم لابن منجويه، ت: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

رسائل في علوم الحديث الإمام النسائي ت: جميل علي حسن، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

رفع اليدين في الصلاة للبخاري، ت: أحمد الشريف، دار الأرقم، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.

زاد المعاد لابن القيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢٧، ١٤١٥هـ.

سنن ابن ماجه، ت: عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

سنن أبي داود، ت: عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

السنن الكبرى للبيهقي، ت: عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ.

السنن الكبرى للنسائي، ت: حسن شلبي، الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.

سنن النسائي ت: أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٤٠٦هـ.

سؤالات ابن أبي شيبه لعلي ابن المديني ت: موفق عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

سؤالات أبي داود للإمام أحمد ت: زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط١، ١٤١٤هـ.

سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، تأليف: يوسف الدخيل، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ.

سؤالات السلمى للدارقطني، ت: سعد الحميد وزملائه، ط١، ١٤٢٧هـ.

سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ت: موفق عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.

سير أعلام النبلاء للذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط وزملائه، الرسالة، ط ١، ١٤٠٥هـ.
الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي، ت: صلاح هلال، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٨هـ.

شرح الموقظة محمود المنيوي، المكتبة الشاملة، مصر، ط ١، ١٤٣٢هـ.
شرح علل الترمذي لابن رجب ت: نور الدين عتر، دار العطاء، ط ١، ١٤٢١هـ.
صحيح ابن خزيمة، ت: محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
صحيح البخاري، ت: محمد زهير، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
صحيح مسلم، ت: عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
الضعفاء للعقيلي (والمطبوع باسم: الضعفاء الكبير): ت: قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

الضعفاء للعقيلي ت: مازن السرساوي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٣٧هـ.
الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ت: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٦هـ.

الضعفاء والمتروكون للنسائي، ت: إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.
الطبقات الكبرى لابن سعد، ت: عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.

علل الترمذي الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير، ترتيب: أبو طالب القاضي، ت: صبحي السامرائي وزملائه، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
علل الحديث لابن أبي حاتم ت: سعد الحميد وزملائه، مطابع الحميضي، ط ١، ١٤٢٧هـ.

علل الدارقطني، ت: محفوظ الرحمن، دار طيبة، ط ١، ١٤٠٥هـ.
العلل ومعرفة الرجال، ت: وصي الله عباس، دار الخاني، الرياض، ط ٢، ١٤٢٢هـ.

- علوم الحديث لابن الصلاح ت: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ١٤٠٦هـ.
- فتح المغيـث للسـخاوي، ت: علي حسين، مكتبة السنة، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ.
- الفصل للوصل المدرج في النقل، ت: محمد مطر الزهراني، دار الهجرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- الكامل لابن عدي، ت: عادل وزملائه، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب، ت: السورقي وزميله، المكتبة العلمية، المدينة.
- المجروحين لابن حبان، ت: إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
- المحدث الفاصل للرامهرمزي، ت: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- المختلطين للعلائي، ت: رفعت فوزي وزميله، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.
- المدخل إلى السنن الكبرى، ت: محمد الأعظمي، دار الخلفاء، الكويت.
- المراسيل لابن أبي حاتم، ت: شكر الله، الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ.
- المستدرك للحاكم، ت: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- مسند أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط وزملائه، الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.
- مسند البزار = المنشور باسم البحر الزخار، ت: محفوظ الرحمن وزملائه، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ٢٠٠٩م.
- مسند الطيالسي، ت: محمد التركي، دار الهجرة، مصر، ط١، ١٤١٩هـ.
- المعرفة والتأريخ ليعقوب بن سفيان، ت: أكرم العمري، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
- معرفة الثقات للعجلي ت: البستوي، مكتبة الدار، المدينة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون ت: عادل سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- المغني في الضعفاء للذهبي، ت: نور الدين عتر.

- من تكلم فيه وهو موثق للذهبي ت: الرحيلي، ط١، ١٤٢٦هـ.
- منهج الإمام أحمد في الإعلال، بشير على عمر، وقف السلام، ط١، ١٤٢٥هـ.
- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي
منهج النسائي في الجرح والتعديل لقاسم علي سعد
موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، تأليف: محمد المسلمي
وزملائه، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- موسوعة أقوال أحمد في رجال الحديث وعلله، تأليف: أبو المعاطي النوري وزملائه، عالم
الكتب، ط١، ١٤١٧هـ.
- الموضوعات لابن الجوزي، ت: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة، ط١،
١٣٨٨هـ.
- ميزان الاعتدال للذهبي، ت: البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـز
- النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، ت: زين الدين بلا فريج، أضواء السلف،
الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

